تَعْليمُ اللّغَةِ العَرَبِيَّة وَاللغَاتِ الشرْقِيَّة

٣٦

وأنا أعلم أن هذا النظام الذى أقترحه سيثير اعتراضا شديدا من ناحيتين فأما إحداهما فقد فرغت منها فيما أظن وهى تعليم اليونانية واللاتينية ، وما أرى أنى فى حاجة إلى أن أعيد الكلام فيها .

وأما الثانية فإنى أتعجل الوصول إليها والوقوف عندها وهى هذه التى تتصل باللغة العربية وإعداد فريق من الطلاب للتخصص فيها ، والتى تستتبع هذا البدع الغريب وهو ادخال بعض اللغات الشرقية فى مناهج التعليم العام . ولنسلك إلى حل هذه المشكلة ، مشكلة اللغة العربية وتعليمها ، طريقنا التى تعودنا أن نسلكها ، فنتبين الغرض الذى نقصد إليه من تعليم اللغة العربية بوجه عام ، ومن إعداد المعلمين بوجه خاص ونتبين الاتجاه الذى ينبغى أن نتجهه فى هذين الأمرين جميعًا ، فإن هذا سينتهى بنا آخر الأمر إلى النظام الذى نقترحه معقول لا غرابة فيه ، بل إلى أنه النظام الذى نحن منتهون إليه فى وقت قريب أو بعيد ، سواء أردنا ذلك أم لم نرده ، لأن ظروف الحياة نفسها ستضطرنا إليه اضطرارًا .

وأول سؤال يجب أن نلقيه ونحاول الجواب عليه هو هذا السؤال : لماذا نعلم اللغة العربية فى المدارس العامة وفى غيرها من المدارس ؟ وما أظن أننا نستطيع أن نجيب على هذا السؤال إلا بجواب واحد وهو أن اللغة العربية هى لغتنا الوطنية ، فنحن نتعلمها ونعلمها لأنها جزء مقوم لوطنيتنا ولشخصيتنا القومية لأنها تنقل إلينا تراث آبائنا وتتلقى عنا التراث الذى ستنقله إلى الأجيال المقبلة ، ثم لأنها الأداة الطبيعية التى نصطنعها فى كل يوم بل فى كل لحظة ليفهم بعضنا بعضا ، وليعاون بعضنا بعضا على تحقيق حاجاتنا العاجلة والآجلة ، وعلى تحقيق منافعنا الخاصة والعامة ، وعلى تحقيق مهمتنا الفردية والاجتماعية فى الحياة إن كانت لنا مهمة فى الحياة . ونحن نصطنع هذه الأداة ليفهم بعضنا بعضًا كما قلنا ولنفهم أنفسنا أيضا . فنحن إنما نشعر بوجودنا وبحاجاتنا المختلفة وعواطفنا المتباينة وميولنا المتناقضة حين نفكر . ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا إلا بالتفكير ،

ونحن لا نفكر فى الهواء ولا نستطيع أن نعرض الأشياء على أنفسنا إلا مصورة فى هذه الألفاظ التى نقدرها ، ونديرها فى رءوسنا ونظهر منها للناس ما نريد ، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد .

فنحن إذا نفكر بهذه اللغة ، ونحن إذا لا نغلو إن قلنا إنها ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب ، وإنما هى أداة للتفكير والحس والشعور بالقياس إلى الأفراد من حيث هم أفراد أيضًا . وإذا كان هذا حقا فنحن نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها ضرورة من ضرورات حياتنا الفردية والاجتماعية ، ووسيلة أساسية إلى منافعنا مهما تختلف قربا وبعدا ويسرا وعسرا ، وسهولة وتعقيدا . وإذًا فنحن لا نتعلم اللغة العربية ولا نعلمها لأنها لغة الدين فحسب ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها أوسع من ذلك وأشمل وأعم . ونحن لا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة القدماء من العرب والمستعربين ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها لغتنا ولأنها لغة الأجيال المقبلة أيضا أو لأننا نريد أن تظل لغة لهذه الأجيال .

وفى الأرض أمم متدينة كما يقولون ، وليست أقل منا إيثارا لدينها ولا احتفاظا به ولا حرصا عليه ولكنها تقبل فى غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها الطبيعية المألوفة التى تفكر بها ، وتصطنعها لتأدية أغراضها ، ولها فى الوقت نفسه لغتها الدينية الخاصة التى تقرأ فيها كتبها المقدسة وتؤدى فيها صلاتها . فاللاتينية مثلا هى اللغة الدينية لفريق من النصارى ، واليونانية هى اللغة الدينية لفريق آخر ، والقبطية هى اللغة الدينية لفريق ثالث ، والسريانية هى اللغة الدينية لفريق رابع . وهذه الأجيال من الناس نصرانية تؤمن بدياناتها كما نؤمن نحن بالإسلام ، لا يمنعها من ذلك أنها تتكلم فى حياتها العادية والعقلية لغات أخرى غير هذه اللغات المقدسة ، وبين المسلمين أنفسهم أمم لا تتكلم العربية ولا تفهمها ولا تتخذها أداة للفهم والتفاهم ، ولغتها الدينية هى اللغة العربية . ومن المحقق أنها ليست أقل منا إيمانًا بالإسلام وإكبارًا له ، وذيادا عنه وحرصا عليه .

فالذين يزعمون لنا أننا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة الدين فحسب ثم يرتبون على ذلك ما يرتبون من النتائج العلمية والعملية إنما يخدعون الناس ، وليس ينبغى أن تقوم حياة الأمم على الخداع .

اللغة العربية لغة الدين . هذا حق ، وهذا خير للذين يتكلمون هذه اللغة ، ولكنه يجب أن يكون خيرا خالصا بريئا من كل شىء ، بريئا من كل حرج ، بريئا من كل

تقييد للحرية المعقولة ، بريئا من كل ما يدعو إلى الجمود أو يورط فيه ، لأن الدين نفسه برىء من هذا كله .

وإذا كان هذا كله حقا – وهو حق لاشك فيه – فإن اللغة العربية ليست ملكا لرجال الدين يؤمنون وحدهم عليها . ويقومون وحدهم من دونها ، ويتصرفون وحدهم فيها . ولكنها ملك للذين يتكلمونها جميعا من الأمم والأجيال . وكل فرد من هؤلاء الناس حر فى أن يتصرف فى هذه اللغة تصرف المالك متى استوفى الشروط التى تبيح له هذا التصرف .

وإذًا فمن السخف أن يظن أن تعليم اللغة العربية وقف على الأزهر الشريف والأزهريين ، وعلى المدارس والمعاهد التى تتصل بينهما وبين الأزهر والأزهريين أسباب طوال أو قصار . هذا اسخف لأن الأزهر لا يستطيع أن يفرض نفسه على الذين يتكلمون اللغة العربية جميعا وفيهم المسلم وغير المسلم ، وهذا سخف لأن بيئات أخرى غير الأزهر قد تعلمت اللغة العربية وعلمتها ، وبعض هذه البيئات إسلامى وبعضها غير إسلامى . وهذا سخف لأن علوم اللغة العربية قد نشأت وتمت نشأتها ، ونضجت وتم نضجها وآتت ثمرها حلوا شهيا قبل أن يوجد الأزهر وقبل أن يفكر فيه منشئه . وما كان الذين وضعوا علوم اللغة العربية أزهريين . وما كان الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ، وما كان الكسائى والفراء وثعلب ، وما كان الجاحظ وقدامة ، وما كان الأزهرى والجوهرى – أزهريين من قرب ولا من بعد ، بل ما كان الذين وضعوا هذه الكتب التى يدرس فيها الأزهر علوم اللغة العربية فى كثرتهم أزهريين من قرب ولا من بعد .

فالذين يزعمون أن الأزهر وحده هو الأمين أو هو الذى يجب أن يكون أمينًا على اللغة العربية إنما يرون سخفا من الرأى ، ويقولون سخفًا من القول . لا يعتمدون فى ذلك على الدين ، لأن الدين لا يقصر حماية اللغة العربية على فريق من الناس دون فريق ، ولأن كثرة الذين وضعوا علوم اللغة العربية وأنضجوها لم يكونوا من رجال الدين . ولا يعتمدون على التاريخ ، لأن الأزهر طرأ على علوم اللغة العربية بعد أن أزهرت وأثمرت ولم تطرأ علوم اللغة العربية على الأزهر ، ولأن الأزهر حفظ من هذه العلوم ولكنه لم ينمها ولم يضف إليها شيئًا ذا خطر. فله الشكر على ما حفظ من هذه العلوم ، وله الحق فى أن يشارك فى حفظها وتنميتها والإضافة إليها ، ولكنه لن يمكن من احتكارها والاستئثار بها دون غيره من المعاهد والبيئات .

وإذًا فما دامت اللغة العربية لغة الحياة كلها بالقياس إلى أصحابها لا لغة الدين وحده فيجب أن يكون شأنها شأن مرافق الحياة جميعا ، ويجب أن ترد إلى الدولة والأفراد الحرية التامة فى أن يمنحوها من العناية ما يجب أن يمنحوه للمرافق العامة والتى تمس منها حياتنا العقلية بوجه خاص .

وإذا فليس على الدولة بأس أن تتولى هى تعليم اللغة العربية والاعداد لهذا التعليم ، وليس عليها جناح أن تجدد هذا التعليم وتجعله ملائما لحاجات الحياة العقلية والعملية فى العصر الحديث .

ومن الواضح أننا نقول هنا أشياء أولية يسيرة لا معنى لتقريرها ولا لاقامة الأدلة عليها ، ولكن الغريب أن هذه الحقائق اليسيرة الأولية لم تتضح بعد للمشرفين على الأمور فى مصر ، أو هى قد اتضحت فى عقولهم وقلوبهم ولكنهم لا يجدون الشجاعة على مواجهتها والاقبال عليها فى جد وقوة وحزم . فهم يخافون من الأزهر كلما ذكر تعليم اللغة العربية ، وهم يخافون من الأزهر كلما ذكر إصلاح علوم اللغة العربية ، بل هم يخافون من الأزهر كل ما ذكرت اللغة العربية ، كأن الأزهر سبع من هذه السباع الضارية قد قام دون اللغة العربية فاغرا فاه مهيئا أظفاره لا يسمح لأحد أن يدنو منها أو يمسها بالاصلاح إلا إذا رضى عن ذلك وأذن فيه .

وأغرب من ذلك وأشد منه خطرًا أن المشرفين على الأمور فى مصر والمشرفين على التعليم خاصة يؤمنون فيما بينهم وبين خاصتهم إذا خلوا إليهم بأن احتكار الأزهر للاشراف على اللغة والقيام دونها يضر أكثر مما ينفع ، ويفسد أكثر مما يصلح ، لأن الأزهر لم يتهيأ بعد للنهوض بهذه المهمة الخطيرة حسب ما تقتضيه الحياة الحديثة ، فلا هوكسب من حرية الرأى ولا هوحصل من العلم الحديث ، ولا هو عرف من اللغات السامية ، ولا هو أتقن من علوم اللغة العربية نفسها ولا آدابها ما يؤهله لهذا الاشراف فضلا عن أن يجعل إشرافه نافعا مفيدا . فالأزهر لا يعرف من تطور اللغات الأجنبية حديثها وقديمها شيئا ، بل هو لا يكاد يعرف من هذه اللغات نفسها شيئا ، والأزهر يجهل اللغات السامية جهلا تاما ، والأزهر لا يكاد يتجاوز كتبه المعروفة العقيمة إلى كتب القدماء فى اللغة العربية وآدابها وعلومها إلا قليلا ، وهو مع ذلك يريد أن يشرف على علوم اللغة العربية ويقوم دونها ويحول دون إصلاحها ، ويحتكر لنفسه تعليمها ، ويجد من المشرفين على الأمر فى مصر من يظاهرونه على ذلك ، لا لأنهم يؤمنون بأن فيه نفعا للغة العربية وأصحابها ،

ولا لأنهم يؤمنون بأن فى الخلاف عن ذلك تعرضًا للدين أو مساسًا به ،بل لأنهم يرهبون أو يرغبون . يرهبون أن يتهموا بالخروج على الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب أن تكسد فيه سوق التجارة باتهام الناس بالخروج على الدين ، ويرغبون فى تأييد الأزهر لهم باسم الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب ألا يصطنع الدين فيه أداة للترغيب والترهيب .

ليس إذا من الضرورى ولا من النافع أن يتولى الأزهر وحده أو مع المدارس التى تتصل به من قرب أو من بعد تعليم اللغة العربية وإعداد المعلمين لها ، وإنما يجب أن يؤول ذلك إلى الدولة ، ويجب أن تتخذ الدولة العدة له كما هى الحال فى غير مصر من البلاد ، فليس رجال الدين هم الذين يعلمون اللاتينية واليونانية فى أوربا بحجة أن هذه أو تلك لغة الدين فى هذا الشعب أو ذاك ، وإنما تعلم اللاتينية واليونانية فى المدارس المدنية ، ويهيأ لهما المعلمون المدنيون ، ومع ذلك فليست اللاتينية واليونانية القديمة لغة الحياة . فكيف باللغة العربية التى هى لغتنا فى حياتنا العادية والعقلية ؟ يجب إذًا أن نعرض عن هذه الأسطورة التى بعد عليها العهد وأخنى عليها الذى أخنى على لبد ، وأن ننظر إلى اللغة العربية نظرة مدنية صريحة ، وأن نعالج أمورها كلها على هذا النحو فى غير تردد ولا اضطراب ، وفى غير خوف ولا إشفاق .

وإذا كان من حق الدولة ومن الحق عليها أن تعد المعلمين للغة العربية كما تعد المعلمين للتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء فقد يجب عليها أن تسلك إلى هذا الاعداد سبيلها المعقولة ، وهى أن تبدأ بهذا الاعداد لا فى الجامعة ، ولا فى دار العلوم ، ولا فى معهد التربية ، بل فى مدارس التعليم العام وفى التعليم الثانوى خاصة . ومن أجل هذا اقترحنا على الدولة هذا النظام الذى عرضناه آنفا ، والذى يقتضى أن نبدأ العناية باللغة العربية لمن يريد التخصص فيها منذ أول التعليم الثانوى ، فيكون التعمق فيها وفيما يتصل بها من الثقافات ، ثم يكون إعداد التلاميذ لنوعين من هذا التخصص : أحدهما التخصص فى فقه اللغة ، ونريد به هنا العلوم اللغوية على اختلافها ، ويكون الاستعداد له بالبدء فى درس بعض اللغات السامية منذ التعليم الثانوى، ليمكن التوسع والتعمق فى ذلك فى أثناء التعليم العالى، والآخر التخصص فى آداب اللغة، ويكون الاستعداد له بالبدء فى درس اللغة الايرانية منذ التعليم الثانوى ليكون التوسع فى هذا الدرس والاضافة إليه فى أثناء التعليم العالى أيضا . وقد لاحظت

أننا نفرض على المتخصص فى اللغة العربية لغة أوروبية حية ، لا نكتفى منه بأن يلم بها إلماما بل نريده على أن يتقنها إتقانا لسبب يسير ، وهو أنا لا نستطيع أن نتصور معلمًا لأى مادة من مواد الدرس فى التعليم العام يجهل الحياة الأوربية ويعجز عن أن يتصل بها اتصالا مباشرا من طريق لغة من لغاتها الكبرى .

وقد نعود إلى هذا الموضوع فى أثناء هذا الحديث فى فرصة أخرى . ولكن هناك مسألة تمس تعليم اللغة العربية ولابد من الوقوف عندها والإلمام بها وإن كان ذلك قد يغيظ فريقا من الناس .

obeikandl.com

مَا اللغَةُ العَرَبيَّة التى تَتَولَّى الدوْلَة تَعْلِيمَهَا
٣٧

ما هذه اللغة العربية التى نريد أن نعلمها فى المدارس العامة والخاصة ، والتى نطالب الدولة بأن تتولى بنفسها إعداد المعلمين لها منذ التعليم العام ؟ وعلى أى نحو نريد أن نعلمها ؟

أريد هنا أن يطمئن المحافظون عامة والأزهريون خاصة أشد الاطمئنان وأقواه . فاللغة العربية التى أريد أن تعلم فى المدارس على أحسن وجه وأكمله هى اللغة الفصحى لا غيرها هى لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهى لغة ما أورثنا القدماء من شعر ونثر ، ومن علم وأدب وفلسفة . نعم وأحب أن يعلم المحافظون عامة والأزهريون خاصة – إن كانوا لم يعلموا بعد ، أنى من أشد الناس ازورارًا عن الذين يفكرون فى اللغة العامية على أنها تصلح أداة للفهم والتفاهم ، ووسيلة إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية . قاومت ذلك منذ الصبا ما وسعتنى المقاومة ، ولعلى أن أكون قد وفقت فى هذه المقاومة إلى حد بعيد ، وسأقاوم ذلك فيما بقى لى من الحياة ما وسعتنى المقاومة ، لأنى لا أستطيع أن أتصور التفريط ، ولو كان يسيرا، فى هذا التراث العظيم الذى حفظته لنا اللغة العربية الفصحى ولأنى لم أؤمن قط ولن أستطيع أن أؤمن بأن للغة العامية من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليقة بأن تسمى لغة ، وإنما رأيتها وسأراها دائما لهجة من اللهجات قد أدركها الفساد فى كثير من أوضاعها وأشكالها ، وهى خليقة أن تفنى فى اللغة العربية الفصحى إذا نحن منحناها ما يجب لها من العناية فارتفعنا بالشعب من طريق التعليم والتثقيف . وهبطنا بها هى من طريق التيسير والاصلاح إلى حيث يلتقيان فى غير مشقة ولا جهد ولا فساد .

وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة إعداد المعلمين لها على النحو الذى قدمته ، وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة بواسطة العلماء القادرين إصلاح علومها وتيسيرها والملاءمة بينها وبين الحياة الحديثة والعقل الحديث . وأنا نذير للذين يقاومون هذا الاصلاح بخطر منكر ما أرى أنهم يحبونه أو يطيقونه أو يسعون إليه أو يرغبون فيه ،

وهو أن اللغة العربية الفصحى إذا لم ننل علومها بالاصلاح صائرة – سواء أردنا أم لم نرد – إلى أن تصبح لغة دينية ليس غير ، يحسنها أو لا يحسنها رجال الدين وحدهم ويعجز عن فهمها وذوقها فضلا عن اصطناعها واستعمالها غير هؤلاء السادة من الناس .

بل إن هذا النذير إن لم يكن قد تحقق بالفعل فإن تحققه قريب أقرب مما يظن هؤلاء السادة . فلغة العربية فى مصر لغة إن لم تكن أجنبية فهى قرية من الأجنبية ، لا يتكلمها الناس فى البيوت ، ولا يتكلمها الناس فى الشوارع ، ولا يتكلمها الناس فى الأندية ، ولا يتكلمها الناس فى المدارس ، ولا يتكلمونها فى الأزهر نفسه أيضا . ولعل الأزهر أقل المعاهد والبيئات اصطناعًا لها وسيطرة عليها . إنما يتكلم الناس فى هذه البيئات كلها لغة تقرب منها قليلا أو كثيرًا ، ولكنها ليست إياها على كل حال . وفى الشرق العربى جماعة من المثقفين تحسن هذه اللغة العربية الفصحى فهما وقراءة وكتابة . وكثرة هذه الجماعة من غير الأزهريين ، وهى لم تتعلم هذه اللغة فى الأزهر ، وليست مدينة له باتقانها وكثرة هذه الجماعة إن أحسنت هذه اللغة فهما وقراءة وكتابة فهى لا تحسنها أداء وإلقاء ، ثم هى إذا كتبت لجمهور القارئين اضطرت إلى كثير جدا من التبسيط والتيسير ليفهم الناس عنها . ثم لم تظفر من فهم الناس عنها إلا بالشىء اليسير . ولقد يكون من الظريف والمحزن معا أن نمتحن جماعة من الطلاب والتلاميذ أزهريين وغير أزهريين وجماعة من القارئين والكاتبين من أولئك وهؤلاء لنتبين إلى أى حد فهموا هذا الفصل الذى أنشأه هذا الكاتب أو ذاك من الكتاب المعاصرين . وأؤكد لك أن نتيجة هذا الامتحان ستكون مؤلمة مضحكة ، وستسوء الكاتب الذى اتخذنا فضله موضوعا للامتحان على كل حال .

فالخطر الذى أنذر به إذا لم نتدارك اللغة وعلومها بالاصلاح والتيسير إن لم يكن واقعا بالفعل فهو قريب الوقوع . وتبعه هذا كله إنما تقع على الذين يمانعون فى الاصلاح والتيسير ، يحتجون بالدين مرة، ويحتجون بحق الشعوب العربية كلها فى أن تشارك فى هذا الاصلاح والتيسير مرة أخرى ، وينسون أو يتناسون أن الله عز وجل قد أنزل القرآن وشرع الدين قبل أن تنشأ علوم اللغة ، وأن الذين أنشأوا هذه العلوم إنما أنشأوها لأسباب ، منها حماية هذه اللغة من أن تفسد أو تضيع كما أننا نحن نريد أن نصلحها ونيسرها لنحميها من أن تفسد أو تضيع . ويجهلون أو يتجاهلون أن الذين أنشأوا علوم اللغة العربية ودونوها والذين نموها وأنضجوها من علماء العراق لم يشاوروا فى ذلك أهل مصر

والشام وإفريقية والأندلس من العرب قبل أن يقوموا على إنشاء ما أنشأوا من العلم وتأليف ما ألفوا من الكتب ، ليسمح لنا هؤلاء السادة بالضحك فإن حججهم مضحكة حقا .

أى خلفاء الأمويين ، وأى خلفاء العباسيين ، وأى أمراء العراق فى عهد أولئك دعا إلى مؤتمر عام ليقر ما ابتكر الخليل من علم ، وما ألف سيبويه من كتاب ؟ وأين اجتمع هذا المؤتمر فى أى مدينة من مدن الدولة الاسلامية ؟ وفى أى قطر من أقطار البلاد الإسلامية ؟ وأى خلفاء المسلمين أو أمرائهم أو شيوخهم رأس هذا المؤتمر وألقى فيه خطبة الافتتاح . ما هذا الكلام الذى يقال عن غير بصيرة ، ويذاع فى غير تفكير ، ويقبله الناس فى غير حذر ولا احتياط ، ويحسب له الساسة حسابا فى غير روية ولا أناة ؟ وماذا قرر المؤتمر فيما كان بين علماء اللغة من اختلاف فى أصول النحو وفروعه ؟ أتراه أعرب الأسماء الخمسة بالحروف أم أعربها بالحركات ؟ أتراه أعربها بالحركات قبل الحروف أم أعربها بالحركات مقدرة على الحروف ؟

إن هذا الكلام الذى يقال ويعتد به الضعفاء من الناس خليق أن يضحك لولا أن الأمر لا يحتمل ضحكا ولا عبثا . لأنه أمر اللغة العربية ، أتحيا أم تموت ! إذا كان الأمويون والعباسيون لم يعرضوا للبصريين ولا للكوفيين بالحظر ولا بالعقوبة حين وضعوا ما وضعوا من علوم اللغة وحين دعا الخلاف بعضهم إلى أن يأتى بالأعاجيب . وإذا كان الخلفاء الأمويون والعباسيون لم يعقدوا مؤتمرا للتشاور فى وضع النحو أو إصلاحه ،فما بال قوم يدعون إلى أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات بين المصريين وغير المصريين لما لم تعقد له مؤتمرات ولا اجتماعات فى البصرة ولا فى الكوفة ولا فى دمشق ولا فى بغداد . أما ان يجتمع الناس من تلقاء أنفسهم ليبحثوا ويدرسوا وليجادلوا ويناضلوا فهذا شىء لا ضرر منه ولا غبار عليه ، بل فيه النفع كل النفع ، والخير كل الخير . ولكن هذا شىء ودعوة الحكومة إليه شىء آخر .

ولكن هذا شىء ومنع مصر من أن تقدم على إصلاح علوم اللغة شىء آخر . وهبنى أقدمت على شىء رأيته إصلاحا للغة العربية وعلومها فألفت فيه كتابا وأذعته فى الناس ودعوت إلى الأخذ به . فأين القوة التى تستطيع أن تمنعنى من ذلك أو تردنى عنه أو تحاسبنى عليه باسم الدين أو باسم القانون أو باسم الأزهر أو باسم أى بيئة من البيئات ؟ وهل يعرف هؤلاء السادة أن قوة الخلاقة أو قوة الملك فى أى عهد من عهود الإسلام قامت دون مذهب من مذاهب النحو لتمنعه أو ترد الناس عنه أو تعاقب صاحبه عليه ؟

وإذا كان من حق الأفراد أن يحاولوا إصلاح اللغة العربية وعلومها فمن حق الدولة بل من الواجب عليها أن تحاول هذا الاصلاح حين تمس الحاجة إليه . وأؤكد للمحافظين من الأزهريين وغير الأزهريين أن الحاجة ماسة إلى هذا الإصلاح حقا . وأننا حين ندعو إليه ندعو إليه لأنه أصبح ضرورة من ضرورات الحياة بل من ضرورات الدين نفسه .

ولولا أنى أكره تأثيم المسلمين ولا أستحل لنفسى ما يستحله قوم لأنفسهم من الحكم على المسلم بالكفر والفسوق ، لقد كنت أستطيع أن آخذهم بحجتهم وأورطهم فيما يورطون الناس فيه . أى شيء أيسر من أن يقال لهم إن من المحقق أن الشباب يجهلون اللغة العربية ولا يفهمونها على وجهها ،وإن من المحقق أن ذلك يمنعهم من أن يفهموا الكتاب والسنة على وجههما ، وإن من المحقق أن تيسير اللغة العربية وعلومها يمكن شباب المسلمين من أن يقرأوا كتاب الله فيفهموه ، ومن أن يقرأوا حديث النبى صلى الله عليه وسلم فيفقهوه ، وإن من المحقق أن الذين يصدون عن هذا الاصلاح إنما يصدون عن نتائجه ، فهم إذا يصدون عن فهم كتاب الله وسنة رسوله ، والذين يصدون عن كتاب الله وسنة رسوله ما حكم الله فيهم ؟ وما قضاء الأزهر فى أمرهم ؟ أمسلمون هم أم ملحدون ؟ أمصلحون هم أم مفسدون ؟

كلا . لندع هذا المزاح الذى لا يغنى ، ولنقدم على تيسير علوم اللغة جادين غير لاعبين ، ولنقدم إلى صبيتنا وشبابنا من اللغة وعلومها وآدابها ما يفهمون ويسيغون ويذوقون وأؤكد لهؤلاء السادة أن الشباب لايفهم النحو القديم ولايسيغه، ولايذوقه ولا ينتفع به ، بل يبغضه أشد البغض ، ويضيق به أقبح الضيق . وينشأ عن ذلك ما قرره الدكتور حافظ عفيفى باشا من أنه يحسن اللغة الأجنبية ويفهمها ويستمتع بها على حين لا يجد فى لغته العربية لذة ولا متاعا . فنحن بين اثنتين إما أن نيسر علوم اللغة العربية لتحيا ، وإما أن نحتفظ بها كما هى لتموت .

قد يقال إن ما يقترحه هذا الفرد أو ذاك وهذه اللجنة أو تلك من وجوه الاصلاح لا يصح ولا يستقيم . ولسنا نرى فى ذلك بأسا فلتناقش الاقتراحات ، فإن انتهت المناقشة إلى صلاحها قبلت ، وإن انتهت إلى فسادها رفضت والتمس غيرها من الاقتراحات .

وسواء أراد الأزهريون أم لم يريدوا ، وسواء سمعت لهم وزارة المعارف أم أعرضت عنهم ، وسواء مضت وزارة المعارف فى السبيل التى نهجها بهى الدين باشا بركات أم

تنكبت هذه السبيل ، فإن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية وتيسيرها وقد وضعت ولابد من الجواب عليها ، وإن باب هذا الإصلاح والتيسير قد فتح ولابد من ولوجه ، والخير كل الخير أن نقبل على هذا الإصلاح عن رغبة ورضا ، لا أن نعرض عنه حتى تفرضه علينا الظروف إن انتصر أو تموت اللغة العربية إن كتبت لها الهزيمة لا قدر الله .

وقد اقترح على وزارة المعارف لون من ألوان الاصلاح لعلوم اللغة العربية ، ونصح أصحاب هذا الإصلاح للوزارة وللأمم العربية كلها فطلبوا فى صراحة أن تحتاط الوزارة فى قبول اقتراحاتهم وألا تقرها حتى تذيعها فى الناس وتعرضها للدرس والمناقشة ، لا فى مصر وحدها ، ولا فى الشرق وحده ، بل فى الشرق والغرب جميعا . فإن ثبت هذا الإصلاح للبحث والدرس والمناقشة لم تقره الوزارة حتى تؤلف الكتب على المنهج الذى رسمه وحتى تذاع هذه الكتب بين المثقفين والمعلمين ليسيغوها ويتعودوها ويتحقق بينهم وبينها الالف ،ويومئذ ويومئذ فحسب يمكن أن تقر الوزارة هذا الاصلاح وأن تلائم بينه وبين برامج التعليم ومناهجه ، وأن تكلف من يضع فيه الكتب للتلاميذ . فما الذى يطلب من هؤلاء المقترحين أكثر من هذا ، إلا أن تكون هناك أغراض خفية ، ونيات مكتومة ، وإشفاق من أن يسهل العلم فيتاح للناس جميعا ولا يصبح شيئا محتكرا تستأثر به فئة خاصة كما كان الكهان فى مصر القديمة يستأثرون من دون الناس بضروب العلم والدين .

أظن أن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية قد أصبحت من الوضوح والجلاء بحيث لا يجادل فيها إلا الذين يحبون الجدال والمراء .

وأعتقد أن هذا الإصلاح شرط أساسى لإصلاح التعليم كله ، فإنك حين تعلم فى لغة من اللغات لن تبلغ من التعليم شيئا إذا لم تكن لغة هذا التعليم واضحة سهلة قريبة إلى العقول والقلوب . وأنا أريد كما يريد كثير من الناس أن يشدد على المعلمين فى أن يصطنعوا اللغة الفصحى فيما يلقون على تلاميذهم من الدروس مهما تكن مادتها . ولكنى أشفق أولا من أن يعجز المعلمون عن تحقيق هذه الأمنية لأنهم لا يحسنون اللغة العربية ، وأشفق ثانيا من أن يحاول المعلمون تحقيق هذه الأمنية فلا يبلغون شيئًا ، وتصرفهم هذه المحاولة عن إتقان التعليم نفسه فيضيع على التلاميذ حظهم من المادة العلمية دون أن يبلغوا باللغة العربية ما نريد لها من الإتقان .

وأحب قبل أن أدع موضوع هذا الإصلاح أن ألفت أنصاره وخصومه جميعا إلى أنه لم يكن فى يوم من الأيام لازما محتوما كما هو الآن . فقد كان التعليم فى بلادنا إلى أوائل هذا القرن ضيقا محدودا يتاح للقادرين عليه والراغبين فيه . ولكنه منذ صدر الدستور قد أصبح واسعا بعيد المدى لا يحد إلا بالحدود الجغرافية للمملكة المصرية ، لأن الدستور حين أقر التعليم الأولى قد فرض مقدارا يسيرا من العلم والمعرفة على الناس جميعا ، لم يستثن من ذلك أحدا ، ولم يعف منه إنسانا .

واللغة العربية أهم ما فى هذا المقدار من العلم الذى فرض على الناس وكلفت الدولة أن تذيعه فيهم وأن تعاقبهم إن أعرضوا عنه أو زهدوا فيه .

ومعنى ذلك أن التعليم ، وتعليم اللغة العربية بنوع خاص ، قد فرض على الطبقات كلها وعلى جماعات الناس كلها . فرض على الأغنياء والفقراء ، وعلى القادرين والعاجزين ، وعلى الأذكياء والأغبياء ، قد أصبح شيئا شعبيا ، لا يتفاوت الناس فيه ولا يتمايزون .

ومعنى ذلك أن تيسيره قد أصبح فرضا لا محيد عنه ، وضرورة لا خلاص منها . فليس كل الناس قادرا على أن يتعلم اللغة العربية قراءة وكتابة وفهمًا مع ما تمتاز به قراءتها وكتابتها وعلومها من الصعوبة والتعقيد .

وليس كل الناس مستعدا لأن ينفق من حياته الأعوام الطوال ليدرس أبواب النحو والصرف كما يريد هؤلاء السادة أن يحتفظوا بها ، حتى إذا أنفق من وقته ما أنفق ، وبذل من جهده ما بذل ، أراد القراءة فلم يحسنها ، وأراد الكتابة فلم يتقنها وأراد الفهم فلم يقدر عليه .

إن التعليم الأولى محدود قصير الأمد ، ونحن نريد أن يخرج الصبى منه قادرًا على أن يقرأ فيحسن القراءة ، ويكتب فيتقن الكتابة ، ويفهم فيصيب الفهم ، وإلا كان التعليم الأولى لغوا ، وأضاعت الدولة ما تنفق فى سبيله من جهد ومال .

وأنا أسأل المحافظين عامة والأزهريين خاصة ، وأرجو منهم أن يجيبوا مخلصين ، أقسم عليهم فى ذلك باللغة التى يؤثرونها ، والدين الذى يحبونه ، والوطن الذى يريدون أن ينصحوا له . أحق أننا نستطيع أن نذيع اللغة العربية قراءة وكتابة وفهما فى مدارس التعليم الأولى التى تتلقى الناس جميعا ثم نطمئن إلى أن الصبية سيخرجون من هذه المدارس قارئين كاتبين فاهمين على خير وجه وأكمله دون أن نيسرها للكتابة والقراءة

وقواعد النحو وأصول التصريف . أم هم يريدون أن يكون التعليم الأولى للغة العربية صورة من الصور وشكلاً من الأشكال يكتفى منه بأن يقدر الصبى على أن يرسم الحروف ويتهجاها ويفك الخط كما يقولون ، حتى اذا خرج من المدرسة وبعد بينه وبينها العهد شيئًا نسى رسم الحروف وتهجيها ، وعاد الخط مستغلقًا عليه أشد الاستغلاق .

فأنت ترى أنى لا أكتفى بإصلاح النحو والصرف والبلاغة كما اقترحت اللجنة التى ألفتها وزارة المعارف ، وإنما أريد كما أراد بهى الدين باشا بركات أن نعمد إلى إصلاح أعمق من هذا الإصلاح يتناول الكتابة والقراءة ويعصم الناس إلى حد بعيد من الخطأ حين يكتبون ويقرأون . أريد كما يقول بهى الدين باشا بركات فى هذه الأيام ، وكما قال غيره من قبله ، أن يقرأ الناس ليفهموا لا أن يفهموا ليقرأوا . وأريد أن يكون الغرض من الكتابة الإبانة والتجلية لا الألغاز والتعمية . أريد أن تكون الكتابة تصويرا صادقا دقيقًا للنطق ، لا أن تصور بعضه وتلغى بعضه ، لا أن تصور نصف اللفظ وتلغى نصفه الآخر . أريد أن تصور الكتابة ما نسميه الحروف وما نسميه الحركات تصويرا لا إهمال فيه من جهة ، وتصويرا قوامه اليسر والسهولة والسرعة والاقتصاد فى الوقت والجهد والمال من جهة أخرى .

ولست أقترح فى هذا شيئا بل أنا قد نصحت لبهى الدين باشا بركات أن يتأنى بذلك ولا يتعجل الأمر فيه ، وألا يكله إلى لجنة يؤلفها . أو جماعة يندبها ، وإنما يذيع الدعوة إليه فى الشرق والغرب ، ويجعله موضوع مسابقة عالمية بين الذين يحسنون القول فيه ، ثم يؤلف بعد ذلك ما أحب من اللجان الفنية لتدرس وتحكم وتختار . وأنا قد أشرت عليه بذلك إيثارا للعافية ، وتوخيا للمصلحة ، واتقاء لثورة الثائرين وغضب الغاضبين . ولكن هذا كله لم يمنعنى من أن أقرر أن إصلاح الكتابة حاجة ماسة وضرورة ملحة ، وشرط أساسى لنشر التعليم الأولى على وجه نافع مفيد .

هذا النحو من الإصلاح إذا تم أغنى كثيرا ، وأراح من عناء ثقيل فهو يغنى عامة الناس عن تعمق النحو وإضاعة الوقت فى درسه . وما حاجة العامة إلى النحو إذا ضمنت لهم الإصابة ، وعصموا من الخطأ حين يقرأون ويكتبون . وهذا النحو من الإصلاح إذا تم – ولابد من أن يتم – حال بيننا وبين الالتجاء إلى ما التجأ إليه الترك ، وما يدعو إليه كثير من الناس من إلغاء الصعوبة إلغاء ، والإعراض عن كتابتنا العربية إلى الكتابة اللاتينية . وهنا أحب أن يعلم المحافظون أنى قاومت وسأقاوم أشد المقاومة دعوة الداعين إلى اصطناع

الحروف اللاتينية ، لأسباب لا أطيل بتفصيلها الآن . ولكن هذه المقاومة لن تغنى شيئًا ، ولن يشاركنى فيها الناس جميعا إذا نحن لم نسرع إلى إصلاح الكتابة ، لنبطل هذه الدعوة من أساسها ، ونلغى حجة الذين يجهرون بها ويلحون فيها . أرأيتك لو حظرت على المصريين أن يصطنعوا السيارات والقطارات والترام وسفن البخار ، وأخذتهم بأن يتنقلوا فى البر على الإبل والخيل ، وعلى البغال والحمير ، وفى البحار والأنهار على السفن الشرعية ، أتراهم يسمعون لك ويحفلون بك وهم يرون غيرهم يصطنع هذه الأدوات المتقنة الآمنة السريعة ؟ أم تراهم يعرضون عنك ويزدرون حظرك ازدراء . انظر إلى أهل القرى إلى أى حد بلغوا من اصطناع هذه الأدوات الحديثة ، وإلى أى حد أعرضوا عما كانوا يألفون من وسائل الانتقال والمواصلات .

سيكون هذا شأنهم بالقياس إلى القراءة والكتابة . فإما أن تيسرهما لهم ، وإما أن يعرضوا عنك وعن قراءتك وكتابتك إلى قراءة وكتابة أصح وأدنى إلى الصواب ، وهم لن يؤثروا الجهل على العلم ، ولن يخلوا بينك وبين احتكار القراءة والكتابة كما كانوا يفعلون من قبل . فقد تغيرت الدنيا ودار الفلك ، وأصبحت الشعوب لا تقنع بما كانت تقنع به فى سالف الأزمان .

فالخير كل الخير إذا فى ألا نخدع أنفسنا بالأضاليل ، وألا نمنيها الأمانى ، وأن نقدم على ما لابد من الإقدام عليه ، فلا نصلح النحو والصرف والبلاغة فحسب ، بل نصلح قبلها القراءة والكتابة أيضا .

قَصْرُ تَعَلُّمِ النَّحْوِ عَلَى القَدرِ الضَرُورِى
٣٨

وإصلاح علوم اللغة العربية ليس كل شيء ليكون تعليمها مثمرًا مفيدًا ، بل لابد من العناية بالمادة التى تعلم فيها هذه اللغة . ومع أنى أحب النحو أشد الحب وأكلف به أعظم الكلف ، لا أقول ذلك عابثًا ولا مازحًا ، وإنما هو حق يعرفه عنى كثير من الأصدقاء . مع أنى أحب النحو أشد الحب ، وأريد أن يتعمقه الذين يتخصصون فى اللغة وآدابها ، فإنى لا أحب أن أشق به على كثرة المتعلمين فى المدارس العامة ، ولو استطعت لأعفيتهم منه إعفاء ، ولكن السبيل إلى ذلك غير ميسرة الآن ، فلابد مما ليس منه يد ، ولنجتهد فى أن نخفف عبء النحو على المتعلمين ما وسعنا ذلك ، وألا نفرض عليهم منه إلا اليسير الهين الذى لا يمكن الاستغناء عنه . وأن نقدم إليهم ذلك لا فى صورة علمية يسيرة فحسب ، بل فى صورة أدبية رائقة محببة إلى النفس . ومن أقبح الخطأ وأشنعه أن نظن أن إتقان النحو يمكن من إتقان اللغة ، أو أن تعمق مسائله يمكن من فهم أسرارها ، إنما النحو فلسفة والكثير منه ترف للمثقفين ليس غير . وهو من حيث هو علم مستقل ، شيء مقصور على أصحابه المشغوفين به المتخصصين فيه . وقد رأيت الأزهر فى أيام الصبا والشباب يؤمن بأن النحو والصرف وهذا السخف اللفظى الذى يسمونه البلاغة هى لب اللغة وجوهرها وأن غيرها أعراض وقشور . وكان الأدب بالطبع من الأعراض والقشور ، وكنت من الذين يختلفون إلى دروس الأستاذ سيد المرصفى رحمه الله ، وكنا جميعًا موضع النقد والسخرية والاستهزاء ، لأننا كنا نهمل اللب والجوهر ونحفل بالأعراض والقشور . ومن المحقق أن شيوخنا كانوا يحتقرون ديوان الحماسة ، وكامل المبرد ويحتقرون الأستاذ الذى كان يدرسهما والطلاب الذين كانوا يستمعون له ، ويمنحونهم شيئًا من العطف والاشفاق يمازجه البغض والخوف والازدراء ، لأنهم يؤثرون آثار أبى تمام والمبرد على آثار البنان والصبان .

ولما غضب الشيخ حسونة رحمه الله على أستاذ الأدب وطلابه لأنهم اتهموا عنده بالابتداع ألغى درس الكامل للمبرد وكلف الأستاذ أن يقرأ لطلابه كتاب المغنى لابن

هشام . والأزهريون جميعًا يذكرون أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده لقى كثيرًا من الجهد ، واحتمل كثيرًا من المشقة وأوذى فى نفسه ودينه لأنه أدخل العلوم الحديثة فى الأزهر . وكان الأدب العربى من هذه العلوم الحديثة فى ذلك الوقت . فأعجب لقوم كانوا يرون جرس الأدب بدعة فى الدين ، ويتهمون الذين يدرسونه بالفسوق والإلحاد ولم يكن ذلك بعيد العهد ، وإنما كان فى أول هذا القرن أدركناه واصطلينا ناره ، وهم الآن يريدون أن يكونوا قوامين على اللغة العربية ، حماة لها يردون عنها كيد المصلحين .

وكان الذين يشاركوننا فى درس الأدب يتحدثون ويتفكهون بأن شيخًا من كبار الشيوخ كتب إلى محافظة القاهرة فى بعض الأمر فلم تفهم المحافظة من كتابه شيئًا ، وردته إلى مشيخة الأزهر لتوضحه وتجليه ، ودعت المشيخة ذلك الأستاذ رحمه الله وسألته عما أراد إليه فى كتابه ، فوضحه الشيخ باللغة العامية وكتبه مطربش إلى المحافظة بلغة الدواوين ، وخرج الشيخ يتمدح فى درسه بأنه يكتب ما لا يفهمه المطربشون ، وبأن إنشاءه صعب معقد كإنشاء الحواشى والتقارير . ونوشك إن أسرفنا فى أخذ التلاميذ بتعمق النحو والإيغال فيه أن نجعلهم كلهم كذلك الشيخ الأزهرى العظيم يكتبون فلا يبينون ولا يفهم منهم أحد .

وقد أتيح لى هذا العام أن أقرأ بعض إجابات التلاميذ فى امتحان القسم الخاص من الشهادة الثانوية فرأيت عجبًا ولكنه عجب يملأ القلوب حنقًا وغيظًا . رأيت الفساد الذى يدخله درس النحو والبلاغة على أذواق الشباب فى التعبير والتصوير وفى صوغ اللفظ والملاءمة بينه وبين المعنى ، وفى إرسال الكلام عن غير فهم ، وإرسال الجمل التى حفظت عن المعلم والتى لم يفهمها المعلم حين ألقاها ، ولم يفهمها التلميذ حين تلقاها ، ولم نفهمها نحن حين صححناها .

فلنقتصد إذن فى درس النحو والصرف والبلاغة ، ولنجعل هذه العلوم حين ندرسها فصولا من الأدب أو شيئًا قريبًا من ذلك . وليس هذا كل شىء . فلابد من التفكير فى درس الأدب نفسه وفى هذه الكتب التى يقرؤها التلاميذ ، والتى نسميها كتب المطالعة . وقد كان النظام التعليمى القديم يقضى بأن يبدأ الصبية فى المدارس الثانوية دروس الأدب بالأدب الجاهلى ، وأن يطالعوا كتبًا قديمة يذكرون منها مع الغيظ والحنق إذا خرجوا من المدارس كتاب كليلة ودمنة وكتاب أدب الدنيا والدين . وأنت

تعلم أن الأدب الجاهلى بعيد كل البعد عن أن يتصل بنفوس الرجال من المعاصرين فكيف بنفوس الصبية الناشئين ؟ وليس كل الناس يستحب كليلة ودمنة وليس كل الناس يستعذب أدب الدنيا والدين .

وقد وفقت وزارة المعارف بعض التوفيق حين كان الأستاذ نجيب الهلالى باشا مشرفًا على أمورها ، فبدأت درس الأدب من آخره أى من هذا العصر الحديث ، وأزالت عن التلاميذ هذا الجهد العنيف الذى كانوا يضطرون إليه حين يتحدث إليهم معلمهم عن النابغة وزهير والأعشى وامرئ القيس . كما أن وزارة المعارف وفقت إلى تنويع المطالعة بعض الشىء ، وكلفت لجنة أن تؤلف للتلاميذ كتبًا تلائم هذا العصر الحديث ، ولكننا برغم هذا كله ما زلنا بعيدين أشد البعد من تحقيق الغرض الذى تدرس من أجله اللغة وآدابها فى مدارس التعليم العام ، فدرس اللغة وآدابها من أهم مصادر الثقافة العامة ، ولعله أن يكون أهمها وأعظمها خطرًا ، فهو بحكم مادته ومعانيه يتصل بالعقول والقلوب والأذواق جميعًا . وهو من أجل هذا مثقف للعقول مذك للقلوب ، مهذب للأذواق ، على حين تكاد المواد الأخرى من مواد التعليم العام تتصل بالعقول وملكاتها ليس غير .

فلابد إذًا من أن نطلب إلى درس اللغة وآدابها تثقيف العقل بما يقدم إلى التلاميذ من علم ، وتذكية القلب بما يقدم إليهم من تصوير رائع للمثل العليا ، وتقويم الطبع وتصفية الذوق بما يقدم إليهم من صور رائعة للبيان .

ومن المحقق أن فى الأدب العربى القديم ما يعين على تحقيق هذه الأغراض ، ولكن من المحقق أيضًا أنه وحده على جماله وروعته وعلى عمقه وتنوعه ، لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض ، ففى حياة الإنسان أشياء كثيرة متنوعة لم يعرفها الأدب العربى ولم يتصل بها . وفى الحياة الحديثة نفسها أشياء كثيرة لم يبلغها الأدب القديم بالطبع ، ولم يبلغها الأدب العربى الحديث بعد . ولابد من أن يتصل بها التلاميذ ومن أن تثقف بها عقولهم وتذكى بها قلوبهم ، وتصفى بها أذواقهم . ومن أن يكون ذلك من طريق اللغة العربية نفسها لا من طريق لغة أجنبية ، لأن اللغة العربية أقرب ويجب أن تكون أقرب إلى نفوس التلاميذ ، ولأنها أبلغ أثرًا ، ويجب أن تكون أبلغ أثرًا فى نفوس التلاميذ . ولأن من الحق علينا أن نجتهد ما استطعنا فى حمل التلميذ على أن يحب لغته ويقدرها ويكبرها فى نفسه ، ولا يراها أقل خطرًا وأحقر متاعًا وأضيق أفقًا من اللغات الأجنبية .

وقد قدرت الأمم الراقية هذا كله ، واحتفلت له وعنيت به فجعلت من مواد الدرس الأدبى فى المدارس العامة مادة الآداب الأجنبية على أن تدرس للتلاميذ فى لغتهم الوطنية . فلا ينبغى أن ينتظر التلميذ الفرنسى خروجه من المدرسة العامة ليعرف شيئًا عن أدب اليونان والرومان والإنجليز والألمان والإيطاليين والأسبانيين بل يجب أن يعرف هذا كله فى أثناء الدرس ، وأن يستقبل الحياة بعد أن يفرغ من الدرس وقد أخذ من هذا كله بطرف كما يقال . ولا ينبغى أن يفرض على التلميذ تعلم اللغات الأجنبية ليلم بآدابها ، فإن ذلك شىء لا سبيل إليه ، وإنما يجب أن تقدم إليه لغته الوطنية هذه الآداب سهلة سائغة قريبة المنال . ومن أجل هذا تجد الفرق عظيمًا شنيعًا بين الطالب الأجنبى حين يتقدم إلى الجامعة والطالب المصرى حين يتقدم لها أيضًا . ذلك واسع العلم ، بعيد الأفق ، عميق المعرفة ، يتحدث عن كل شىء حديث الأليف له الملم به . وهذا ضيق العلم ، ومحدود الأفق ، سطحى المعرفة لا يكاد يتحدث إليك إلا عما سمع فى المدرسة ، وما قاله وهو إذا تحدث إليك فيه كان إلى الخطأ أقرب منه إلى الصواب . لا تسل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن هوميروس ، ولا عن بندار ، ولا عن هوراس ، ولا عن فيرجيل ، ولا عن دانت ولا سرفنتيس ، ولا عن جوت ، ولا عن فكتور هوجو ، ولم أذكر شكسبير لأن التلاميذ يسمعون عنه شيئًا فى مدارسهم .

لا تسل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن واحد من هؤلاء لأنك لن تجد عنده شيئًا . ومع ذلك فلم أذكر إلا جماعة من أعلام الشعر . لم أذكر الخطباء والكتاب والفلاسفة والمؤرخين ، لأنى لا أريد أن أطيل ولأنى يائس من أن تجد عند شباب مدارسنا شيئًا إن سألته عن واحد من هؤلاء . وسل حامل الشهادة الثانوية فى أى بلد من بلاد أوربا الراقية عمن شئت من هؤلاء ومن غيرهم ، فستجد عنده ما يرضيك . ومهما أنس فلن أنسى أنى حين ذهبت إلى فرنسا لإتمام الدرس كما كان يقال ، وكنت قد ظفرت بالدكتوراه من الجامعة المصرية القديمة لم أجد بدًا من أن أستأنف الدرس الثانوى فيما بينى وبين نفسى ، وأن أقرأ الكتب التى يقرؤها الصبية والشباب المبتدئون . ولولا ذلك لما انتفعت بالاختلاف إلى السوربون ، ولا أفدت من أساتذتها شيئًا . فإذا كان من الخير ومن الواجب أن يدرس التلاميذ أدبنا العربى القديم والحديث فمن الخير ومن الواجب أيضًا أن يدرس التلاميذ أطرافًا صالحة من الآداب الأجنبية المختلفة قديمها وحديثها ، وأن يدرسوا ذلك فى لغتهم العربية لا فى غيرها من اللغات ، وأن يقدم إليهم ذلك فى

لفظ رائع رائق ، وفى أسلوب ممتاز جميل . ستسألنى وكيف السبيل إلى ذلك وقد ترجمت هذه الآداب إلى اللغات الأوربية ولم يكد يترجم منها شيء إلى لغتنا العربية ، والجواب سهل يسير وهو أن وزارة المعارف لم تنشأ عبثًا ، وإنما أنشئت لتحقيق هذا وأمثاله من الأغراض . وهذا موضوع سأعود إلى الحديث فيه بعد حين .

obeikandl.com

التوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ البَرامجِ وَطَاقة التلْمِيذ
٣٩

وكأنى بك . وقد قرأت هذه الفصول التى تحدثت فيها عن التعليم العام وما ينبغى أن يدرس فيه للتلاميذ فأشفقت من كثرته وهالتك هذه الكثرة ، ورحمت التلاميذ واتهمتنى بالإسراف واعتقدت فيما بينك وبين نفسك أن هذا المنهاج الذى أعرضه للتعليم خيال ليس إلى تحقيقه من سبيل . ولكنى ألاحظ أولا أن هذا الذى تراه خيالا يتحقق بالفعل فى جميع البلاد الأوربية الراقية .

وأن عقل الفتى المصرى ليس أضيق ولا أضعف ولا أقل استعدادًا من عقل الفتى الأوربى . والناس جميعًا يعترفون بأن التعليم العام قد أصبح شاقًا عسيرًا وهو صائر إلى الإمعان فى المشقة والعسر ، لأن المعرفة الإنسانية لم تبلغ قط من الكثرة والتنوع ومن التشعب والتفرغ والاختلاف ما بلغته الآن ، ولأنها ستبلغ من هذا كله غدًا وبعد غد أكثر مما بلغته اليوم . لكن الناس كلهم يعترفون بأن لابد مما ليس منه بد ، وبأن مهمة التعليم العام إنما هى إعداد التلميذ ليستقبل هذه الحياة الحديثة ، المعقدة المنوعة المختلفة استقبال القادر على احتمال أعبائها ، والنفوذ من مشكلاتها . وهو من أجل ذلك كلف أن يعود التلميذ ممارسة المقدمات لهذه المعرفة المختلفة التى لا تحصى . والمشكلة التى تعرض للذين يدبرون أمور التعليم هى هذه ، معرفة مسرفة فى التنوع والتشعب والاشتباك . وتلميذ محدود الطاقة مهما يكن حظه من القوة والذكاء . فكيف تكون الملاءمة بينهما ؟ وكيف يهيأ ثانيهما لاستقبال أولاهما قويًا جلدًا قادرًا على التصرف والاحتمال ؟

وليس حل هذه المشكلة مستحيلا ، ولعله أن يكون أيسر مما نظن ، بشرط أن نتخذ له عدته ، وألا نتأثر بظروف غير ظروف التعليم وحاجاته وضروراته . وأنا أرى أن هناك شرطين أساسيين ، يجب أن نحققهما لنحل هذه المشكلة حلا مقاربًا . الأول : ألا نسرف فى افعام البرامج بهذا العلم المفصل ، الذى يثقل على المعلم والتلميذ جميعًا ، فيضطر الأول إلى كتابة المذكرات ويضطر الثانى إلى الحفظ والاستظهار . وإذا كان من الواجب أن يثقف التلميذ أثناء التعليم الثانوى فى التاريخ العام ، فليس من الضرورى أن يؤخذ بمعرفة الحوادث الكثيرة

المفصلة ، وإنما يمكن فيما أظن بل يجب فيما أعتقد ، أن يبصر بالتاريخ وتطوره فى غير إسراف ولا غلو فى عرض الحوادث وتفصيلها ، وأنا مطمئن إلى أن تحقيق ذلك يسير إذا لم يحرص المؤرخون حين يضعون برنامج التاريخ على أن يستأثروا بالتلميذ لعلمهم الذى يحبونه ويؤثرونه ويقدمونه على غيره من العلوم وإذا اقتصد أصحاب كل فن وعلم فى برنامج فنهم وعلمهم ، فقد ينشأ من هذا الاقتصاد المشترك توازن معقول فى البرامج والمناهج ييسر الأمر على التلميذ وعلى المعلم ويمكن التعليم العام من أن يهيىء الشباب لاستقبال الحياة فى غير جهل بها ولاستقبال الدرس العالى فى استعداد حسن له .

والشرط الثانى أن يمنح التعليم العام ما ينبغى له من الوقت . وأنا أعتقد أننا نبخل على التعليم العام بعض الشىء . فخمسة أعوام للتعليم الثانوى لا تكفى ، إذ لاحظنا مقدار ما نريد أن نهيىء له الطالب من العلم ونحن مشفقون من إطالة التعليم الثانوى نخاف أن يغضب الآباء والأبناء جميعًا ،وما أشد خوفنا من غضب الآباء والأبناء . أولئك قد يخذلوننا فى الانتخابات وهؤلاء قد يضايقوننا بالاضراب والمظاهرات ولكن مصلحة التعليم يجب أن تكون فوق هذا كله .

وإذا لاحظنا أن مدة التعليم الثانوى فى بلد كفرنسا سبع سنين وأن الفتى إذا ظفر بالشهادة الثانوية فقد لا يتاح له أن يتصل ببعض المعاهد العليا الخاصة حتى يستعد لها استعدادًا خاصا ، قد يحتاج إلى العام أو العامين لم نستكثر على التعليم الثانوى فى مصر ست سنين . فإذا أضفنا إليها أعوام التعليم الابتدائى الذى سيكون معه التعليم العام ، كانت مدة هذا التعليم عشر سنين . وأنا واثق كل الثقة بأننا إذا عالجنا المناهج والبرامج فى أناة ورفق وفى نصح للعلم والمعلمين والمتعلمين جميعًا لم نعجز عن تحقيق هذا التوازن الذى يمكننا من تثقيف الشباب تثقيفًا ملائمًا . وليس عندى بأس إذا تم هذا الإصلاح من أن تقصر مدة الاستعداد لليسانس والبكالوريوس فى بعض الكليات . فى كلية الآداب والحقوق والتجارة والزراعة والهندسة والعلوم . فإن هذه الكليات جميعًا تنفق العام الأول من أعوام الدراسة فى تكميل التعليم الثانوى الذى لم تكمله وزارة المعارف . وبهذا النحو من التخفيف نصلح التعليم نفسه ونتقى ما نخافه من غضب الآباء والأبناء .

وواضح جدًا أنى لا أريد أن أشق عليك ولا على نفسى بتفصيل ما ينبغى من توزيع البرامج كما أتصورها على أعوام الدراسة كما أقترحها ، فإن ذلك لا يفصل فى الكتب وإنما يفصل فى اللجان .

التربيةُ البَدَنِيَّة وَفَائِدَتُهَا

٤٠

وقد تلومونى أشد اللوم لأنى عنيت بالناحية العقلية الخالصة من شؤون التعليم العام ، ولم أقف إلى الآن عند ما يهتم له رجال التربية والتعليم فى هذا العصر الحديث أشد الاهتمام ، وهو ما يتصل بالتربية البدنية من أنواع الرياضة على اختلافها ومن العناية الدقيقة المتصلة بصحة التلاميذ والمعلمين . فأحب أن تعلم أنى لم أعرض عن ذلك تفريطًا فيه أو تقصيرًا فى ذاته ، ولأنى أشك فى قيمته وبعد أثره فى تكوين الشباب وإعدادهم النافع للحياة ، وإنما أعرضت عنه لأنى لا أحسن العلم به ولا القول فيه .

وقد كتب فيه من هو أعلم به وأقدر عليه منى وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا ، وحسبى أن أسجل هنا أنى أشاركه فيما يرى كل المشاركة وأدعو كما يدعو إلى أن تعنى الوزارة عناية جد وصدق بأبدان الشباب كما تعنى ، أو كما نريد أن تعنى بعقولهم . ولكنى أتمنى فى الوقت نفسه ألا تتخذ العناية بالرياضة وسيلة إلى إهمال التعليم أو إلى إغراء التلاميذ باللعب الفارغ وإضاعة الوقت فيما لا يغنى . وأظن أنى لست فى حاجة إلى تفصيل هذا قد فهمت عنى وزارة المعارف كما فهم عنى نظار المدارس ومراقبو الألعاب الرياضية ما أريد أن أقول .

إنما المسألة الخطيرة التى أستطيع أن أقف عندها . والتى يجب أن أقف عندها . والتى لا يتم هذا البحث إلا بحلها هى هذه : كيف السبيل إلى تحقيق هذا التعليم العام الذى نقترحه إذا لم نهيىء له المعلمين القادرين على النهوض بأعبائه فى غير تقصير ولا قصور ؟ والجواب على هذه المسألة ألا سبيل إلى تحقيق هذا التعليم قبل أن نهيىء المعلم الصالح تهيئة صالحة وأن التعليم سيظل عندنا مضطربًا فاسدًا أشد الاضطراب وأقبح الفساد حتى ننظم إعداد المعلمين تنظيمًا حسنًا . وأنا أعلم أن هذا مؤلم ولكن الشجاعة فى أن نحتمل الألم عالمين به . وفى ألا نسير سيرة النعامة التى تخفى رأسها حتى لا ترى الشر الذى يقبل عليها به الصائد . فالحقيقة المرة المؤلمة ، هى أن تعليمنا السيىء سيظل سيئًا أعوامًا تطول أو تقصر بمقدار ما نبذل من جهد فى سبيل إعداد المعلمين الصالحين . فكيف السبيل إلى إعداد هؤلاء المعلمين الصالحين ؟ هذه هى المسألة التى يجب أن نفرغ لها ونطيل الوقوف عندها شيئًا والتى نبتدىء بها البحث عن شؤون التعليم العالى .

إعْدَاد المُعَلم للقِيَام بالتعْلِيم العَام

٤١

وأمرنا بالقياس إلى هذه المسألة كأمرنا بالقياس إلى غيرها من مسائل التعليم. مضطرب أشد الاضطراب ، قد قام على الاختلاط من جهة وعلى التذبذب بين المذاهب والآراء المتناقضة من جهة أخرى ، وأقل ما يمكن أن يوصف به أنه قد مضى كما استطاع أن يمضى ، لا كما يجب أن يمضى .

فنحن قد أنشأنا مدرسة المعلمين على النظام الفرنسى ثم ألغيناها وعشنا أعوامًا بدونها ، وجعلنا نأخذ المعلمين من الذين يخرجون من المدارس الابتدائية أو من المدارس الثانوية على أن تلقى إليهم وقتًا ما ، أثناء نهوضهم بالتعليم دروس يسيرة فى علوم التربية . ثم شعرنا بالحاجة إلى مدرسة المعلمين فلم ننشىء مدرسة واحدة ، وإنما أنشأنا مدرستين ، سمينا إحداهما مدرسة المعلمين الثانوية ، وسمينا الأخرى مدرسة المعلمين العليا . ثم ألغينا المدرسة الأولى واكتفينا بالمدرسة الثانية ، ثم فتحنا باب الانتساب إلى هذه المدرسة أو أنشأنا فيها قسمًا ليليًا لا أدرى ولكننا ألحنا على كل حال لجماعة من المثقفين الموظفين أن يتقدموا لأداء امتحان النقل فى هذه المدرسة ثم لأداء الامتحان الأخير والظفر بالإجازة التى تبيح لهم النهوض بأعباء التعليم ، سواء أنهضوا بهذه الأعباء بعد الظفر بالإجازة أم لم ينهضوا .

ولم يقف اضطرابنا فى هذه المسألة عند هذا الحد ، بل فتح لنا باب جديد من أبواب الاضطراب ، فلم نتردد فى ولوجه ، وفى ولوجه مضطربين كدأبنا فى كل شىء . فتح لنا باب البعثات إلى أوربا فأسرعنا إليه فى حماسة وصفقت لنا الجماهير تشجيعًا وابتهاجًا .

ولكننا اضطربنا فى أمر البعثات كما قلت ، فجعلنا نرسل الشبان بعد خروجهم من مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم أثناء دروسهم فى مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم قبل دخول مدرسة المعلمين متى ظفروا بالشهادة الثانوية . وجعل هؤلاء الشبان يذهبون إلى إنجلترا ويعودون منها ومعهم الإجازات الهينة والإجازات القيمة والإجازات التى تتوسط بين ذلك ، وجعلنا نحن ، بل جعلت وزارة المعارف تتلقى هؤلاء الشبان لقاءً

حسنًا أحيانًا ولقاء سيئًا أحيانًا أخرى وتكلف أكثرهم النهوض بأمور التعليم على كل حال . ونشأ عن هذا الاضطراب أن اختلطت أمور التعليم أشد الاختلاط . اختلطت فى المدارس واختلطت فى الوزارة واختلطت فى رؤوس المتعلمين والمعلمين أنفسهم . وما بالها لا تختلط وقد اختلفت أنواع المعلمين الذين يعملون فى المدارس ، والمفتشين الذين يشيرون على الوزارة ، فمنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين الثانوية ، ومنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يذهب إلى إنجلترا ، ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بهذه الإجازة ، ولكنه اختلف إلى المدرسة عامًا أو عامين ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بالإجازة ولا اختلف إلى المدرسة قليلاً ولا كثيرًا . بل منهم من ظفر بالإجازة دون اختلاف المدرسة ، ثم أقام فى مصر ولم يذهب إلى إنجلترا ، أو ذهب إلى إنجلترا وعاد منها بهذه الإجازة أو تلك .

أفهمت هذا التنويع كله ؟ ألم يدركك الدوار لمجرد قراءته فى هذه الأسطر القليلة ؟ فكيف لا يلح الدوار على وزارة المعارف ومدارسها حين تخضع له وتمعن فيه ؟ ومن المحقق أن الشباب المثقفين الذين لم يدركوا ذلك العصر ولم يدرسوا شؤونه سيدهشون حين يقرأون هذا الكلام وسيقدرون أنى أعبث وأمزح كما تعودت أن أفعل بين حين وحين . ولكنى أؤكد لهم أنى أعبث ولم أمزح ولم أتجاوز الحق الذى وقع بالفعل والذى ما تزال نخضع لآثاره إلى الآن .

على أن هذه القصة لم تنته بعد ، فقد أنشئت الجامعة المصرية الحكومية ولم تكد تبلغ من عمرها عامين حتى طمعت فى النهوض بشؤون التعليم وجعلت تزعم – وكنت أنا لسانها فى ذلك – أن كلية العلوم وكلية الآداب يجب أن تنهضا وحدهما بإعداد الشباب الذين يتهيأون للتعليم ، وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من المواد العلمية على أن يتلقوا بعد تخرجهم ما يجب أن يتلقوه من علوم التربية فى معهد ينشأ لذلك ويكون جزءا من الجامعة . وكانت حجتنا فيما كنا ندعو إليه ، الاقتصاد فى المال من جهة . فقد كان من السخف أن توجد كلية الآداب وكلية العلوم وأن تنفق الدولة عليهما ما تنفق من المال ، وأن توجد معهما مدرسة المعلمين ، وفيها القسم الأدبى والقسم العلمى ، والعناية بإعداد المعلمين وتثقيفهم وتخصيصهم فى المواد التى يتهيأون لتعليمها من جهة أخرى ، وكنا نؤكد أن من الخطأ أن يتلقى الطالب مواد العلم ومواد التربية فى طور من أطوار حياته وفى مدرسة واحدة ، فلا يتقن هذه ولا تلك .

ومن الحق أن نسجل أن وزارة المعارف أعرضت عن دعوتنا تلك ، ووضعت أصابعها فى آذانها ، إن كانت لها أصابع وآذان ، ولكنها لم تستطع أن تمضى فى هذا الاعراض فقد أراد صاحب السعادة على الشمسى باشا أن يتبين جلية الأمر فى هذا الموضوع فألف لجنة مشتركة من الجامعة والوزارة ثم لم تقنعه آراء هذه اللجنة فدعا خبيرين فى شؤون التعليم أحدهما عالم سويسرى ممتاز فى أمور التربية وهو الأستاذ كلا باريد ، والآخر عالم إنجليزى خبير بشؤون التعليم فى بلده وهو الأستاذ مان . وقد جاء هذان الخبيران فدرسا وحققا واستقصيا وانتهيا من هذا كله إلى تأييد رأى الجامعة .

ثم كان أن أنشىء معهد التربية وفنيت مدرسة المعلمين العليا قليلا قليلا فى كلية الآداب وكلية العلوم . ونشأ عن هذا كسب للتعليم من غير شك وكسب للجامعة من غير شك أيضًا لم تظهر نتائجه بعد ولكنها واضحة للباحث المستقصى منذ الآن ، وستظهر جلية للناس جميعًا بعد قليل من الزمان . انتفع التعليم بهذا الإصلاح لأن المعلمين الذين يهيأون الآن يخصصون إلى حد بعيد فى المواد التى سيعلمونها فهم يدرسونها فى الجامعة أربعة أعوام ، وهم يدرسونها دراسة تخصص وتعمق ، فهم إذا خرجوا من الكليتين لا يحملون الإجازة فى العلوم ، وإنما يحملونها فى هذا القسم أو ذاك من العلوم ، ولا يحملون الإجازة فى الآداب ، وإنما يحملونها فى هذا القسم أو ذاك من أقسام الآداب .

ولكن مدرسة المعلمين كانت قد أخرجت عددًا ضخمًا من الذين ظفروا بإجازاتها ، على ذلك الاختلاف الذى فصلته لك آنفًا وكان هذا العدد الضخم ينتظر المناصب فى المدارس . وكانت الجامعة لا تخرج فى أعوامها الأولى إلا عددًا ضئيلاً من الذين يظفرون بدرجاتها ، ومع ذلك فقد قاومت وزارة المعارف هذا العدد الضئيل من الجامعيين ما وجدت إلى مقاومته سبيلا لسببين يسيرين أشد اليسر ويجب أن نسجلهما هنا فى صراحة وإخلاص . أولهما أن المسيطرين على أمور التعليم فى الوزارة قد خرجوا من مدرسة المعلمين فهم يؤثرون زملاءهم وأبناء مدرستهم بالطبع .

والثانى أن وزارة المعارف لم تكن تسيغ الجامعة أو تعرف لها طعمًا . وما أظن أنها قد عودت فمها وحلقها ومعدتها إلى الآن ذوق الجامعيين وإساغتهم وهضمهم . فقد كانت وزارة المعارف تنظر ، ومازالت تنظر ، فيما أظن إلى الجامعيين وإلى الذين يخرجون من كلية الآداب خاصة نظرات فيها كثير من الخوف والاشفاق ومن الشك والريبة

أيضًا . وقد ضاق الجامعيون بهذا أشد الضيق ، وكانت بينهم وبين الوزارة فيه خصومات متصلة وكنت أقف من هذه الخصومات موقفين متناقضين . أظن أن من حقى أن أسجلهما هنا بعد أن أصبح تسجيلهما فى صراحة لا يضر ولا يؤذى وإنما هو حق للتاريخ .

كنت إذا خلوت إلى الجامعيين الساخطين هدأتهم أحيانًا ولومتهم أحيانًا أخرى وبينت لهم أن الذين يحملون إجازة مدرسة المعلمين مصريون مثلهم وقد سبقوهم إلى التخرج فمن الحق أن يسبقوهم إلى شغل المناصب .

وكنت إذا لاقيت المشرفين على الأمر فى وزارة المعارف خاصمتهم أشد الخصام وجادلتهم أعنف الجدال وربما انتهى الأمر بينهم وبينى إلى شىء من الشر .

وعلى هذا النحو مضت هذه الأعوام وشغلت وزارة المعارف من كان متبطلا من خريجى مدرسة المعلمين وخلا الجو للجامعيين منذ الآن ، وأصبحت الوزارة مضطرة إلى أن تختار منهم ، كلما احتاجت إلى المعلمين . ولكن معهد التربية الذى أنشئ فى عام ١٩٢٩ لم يجد الطريق أمامه سهلة ولا ميسرة ولم يبرأ من الاضطراب الذى تورطت فيه مدرسة المعلمين . ومصدر هذا الاضطراب ما قلته فى فصل مضى وهو أنك لا تجنى من الشوك العنب . والشوك هنا هو وزارة المعارف بالطبع .

فقد أبت وزارة المعارف أن تكف يدها عن معهد التربية وتترك أمره للجامعة ، وأصرت على أن تحتفظ به لنفسها بحجة أنه يخرج لها المعلمين الذين تحتاج إليهم فى مدارسها فلابد من أن يكون لها الإشراف التام عليه . ولو أن وزارة المعارف آثرت المنطق والصواب فى التفكير ، لفرضت إشرافها التام على كلية الآداب وكلية العلوم لأنهما تعدان لها المعلمين أيضًا . تعدانهم فى العلم كما يعدهم معهد التربية من الناحية الفنية . ولكن وزارة المعارف لم تؤثر منطقًا ولا صوابًا وإنما فكرت على هذا النحو وهذا يكفى . والغريب أنها مازالت تفكر على هذا النحو إلى الآن .

وقد نشأت عن استئثار وزارة المعارف بشؤون معهد التربية ألوان من الشر ، منها أنها جعلت هذا المعهد قسمين ، الأول يعد الطلاب للتعليم فى المدارس الابتدائية ولا يجب أن يكون طلابه جامعيين ، وإنما يكفى أن يظفروا بالشهادة الثانوية . وعلى هذا النحو احتفظت وزارة المعارف بمدرسة المعلمين القديمة بعد أن مسختها وشوهتها ونقصت أمد المدرسة فيها ونقصت ما كان يدرس فيها من العلم .

والثانى يهيىء الطلاب للتعليم فى المدارس الثانوية ، وهو القسم العالى الذى يجب أن يكون طلابه من الجامعيين . وقد جعلت وزارة المعارف أمد الدراسة فى القسم الأول ثلاثة أعوام وفى القسم الثانى عامين . والظريف أنها أسخطت طلاب القسمين جميعًا وأسخطت نفسها على القسمين جميعًا . فأما طلاب القسم الابتدائى فقد سخطوا لأن المستقبل أغلق فى وجوههم وقضى عليهم أن ينفقوا حياتهم فى التعليم الابتدائى ، وأما طلاب القسم العالى فقد سخطوا لأنهم وجدوا أنفسهم فى بيئة أقل ما توصف به أن الفرق بعيد جدًا بينها وبين البيئة الجامعية التى خرجوا منها . ووجدوا أنهم يضيعون وقتهم فى جهود أكثرها سخيف عقيم وأقلها لا يحتاج إلى هذا الوقت الطويل الذى ينفقونه فى المعهد ويضيعونه من أعمارهم . ووجدوا أنهم بعد هذا كله لا يجدون العمل فى المدارس الثانوية . فمنهم من يعمل فى المدارس الابتدائية بعد أن أعد للعمل فى التعليم الثانوى ، ومنهم من يعمل فى المدارس الحرة ، ومنهم من يعمل فى الدواوين وقد كانوا جميعًا يأملون غير هذا . وقد نشأ عن هذا السخط أن أقبل الشبان على أعمالهم كارهين لها ضيقين بها ، فلم يرضوا أنفسهم ولم يرضوا وزارة المعارف نفسها . فهذا لون من ألوان الشر الذى نشأ عن إبعاد المعهد عن الجامعة .

وهناك لون آخر لا يخلو من فكاهة فقد شعرت وزارة المعارف بأنها محتاجة إلى المعلمات كما هى محتاجة إلى المعلمين ، وكان الطبيعى أن يقبل الفتيات الجامعيات مع زملائهن فى المعهد أثناء الدرس على أن تكون لهن دارهن الخاصة التى يأوين إليها بالطبع .

ولكن صاحب المعالى حلمى عيسى باشا رأى أن من الخطر على الأخلاق ، فيما يظهر ، أن يختلف الفتيات والفتيان معًا إلى الدروس فى المعهد فأنشأت الوزارة لهن معهدًا خاصا ونسيت الوزارة ، أو جهلت ، أن هؤلاء الفتيات والفتيان قد اختلفوا معًا إلى الدروس فى الجامعة أربعة أعوام كاملة على الأقل قبل أن يدخلوا المعهد . وقد ترك حلمى باشا عيسى وزارة المعارف وضعف بعده سلطان التقاليد ، ولكن هذا المعهد الخاص بالفتيات مازال قائمًا وسيظل قائمًا فيما يظهر حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولا .

ولون آخر من ألوان الشر الذى نشأ عن استئثار الوزارة بأمر المعهد وهو أشد خطرًا من كل ما قدمنا وهو أن وزارة المعارف التى قبلت أن يكون طلاب القسم العالى من حملة الليسانس فى الآداب والبكالوريوس فى العلوم لم تفكر فى أن هؤلاء الطلاب محتاجون إلى أساتذة من نفس الطبقة الجامعية التى كانوا يختلفون إلى دروسها فى الجامعة وإنما

فرضت عليهم معلمين أقل ما توصف به كثرتهم أنها لم تهيأ بعد للنهوض بأعباء التعليم العالى ، وأنها لا تستطيع أن تشيع فى نفوس الطلاب ما ينبغى للأساتذة من الثقة والحب والاحترام . وقد نشأ عن هذا أن أصبح المعهد سجنًا للذين يقبلون عليه من الطلاب . والطلاب مع ذلك يقبلون عليه كارهين ، لأنه وسيلة من الوسائل إلى كسب القوت . وبعض هذا الذى عرضته عليك الآن يكفى لإقامة الحجة القاطعة على أن التجربة قد أخفقت أشد الإخفاق ، وعلى أن أيسر التفكير يقضى بأن يحول معهد التربية عن الوزارة إلى الجامعة وقد رغب البرلمان فى ذلك ، ولكن وزارة المعارف مازالت حريصة على أن تحتفظ بالمعهد خاضعًا لسلطانها .

وقد شعرت وزارة المعارف أثناء هذه التجربة المؤلمة بأن المعهد فى حاجة إلى الإصلاح ، ففكرت فى هذا الإصلاح وفكرت واستشارت فيه كلية الآداب وكلية العلوم وألفت له لجنة مشتركة منها ومن الجامعة وقد عملت هذه اللجنة وانتهت إلى نتائج رفعتها إلى وزارة المعارف فى صيف سنة ١٩٣٧ وكان المنتظر أن تنفذ الوزارة ما تم الاتفاق عليه بينها وبين الجامعة ، ولكنها فى ذات يوم عدلت فجاءة ولأسباب لا أعرفها عن هذا كله وألفت لجنة جديدة ، وعرضت على هذه اللجنة طائفة من الاقتراحات الجديدة التى لم تكد تعلن فى الصحف حتى ثار لها طلاب كلية الآداب ثورة عنيفة فى وقت كانوا محتاجين فيه إلى الهدوء والفراغ للدرس . هنالك رفعت إلى وزير المعارف صاحب السعادة بهى الدين باشا بركات هذا التقرير الذى أثبت نصه هنا لأنه يصور رأيى فيما ينبغى أن يكون لمعهد التربية من نظام ، ولكنى أحب أن أقول إنى آثرت المرونة فى هذا التقرير وعرضت على الوزير ألوانًا من النظم بعضها يلائم المصلحة حقا وبعضها فيه شىء من التسامح إن صح هذا التعبير ، ولكنها كلها على كل حال تصلح من أمر المعهد وتهون من الشر الذى انتهى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

الفكرة التى دعت إلى إنشاء معهد التربية ، وهى وجوب الفصل بين الدراسة العلمية والفنية من جهة والاقتصاد فى المال والجهد من جهة أخرى . فقد كانت مدرسة المعلمين العليا تجمع بين هاتين الدراستين فتحول بين الطالب وبين اتقان كل منهما . وكانت منذ أنشئت الجامعة تكرارًا لا حاجة إليه فيما يتصل بدراسة العلوم والآداب . فكانت تكلف

الدولة أموالا لا حاجة إلى إنفاقها وتضيع على الاساتذة والطلاب جهودًا لو أنفقت فى كليتى الآداب والعلوم لكانت أنفع وأجدى .

ولكن فكرة إنشاء المعهد لم تخلص من بعض الشوائب التى حالت بينها وبين الإنتاج الصحيح ووضعت فى سبيل المعهد نفسه عقبات لابد من تذليلها بل لابد من إزالتها لأن المنفعة العامة يجب أن تكون فوق الاعتبارات الخاصة التى تحيط بحياة الأفراد والبيئات مهما تكن .

والواقع أن فكرة إنشاء المعهد لم تصادف استعدادًا حسنًا من جميع الجهات التى كان يعنيها مثل هذا الأمر . فقد كانت وزارة المعارف سيئة الظن بالجامعة إلى حد ما قليلة الثقة بنجاحها فيما رسمت لنفسها من خطة وما احتملت من تبعة ، وكانت وزارة المعارف معذورة فى موقفها هذا لأن نظام الدراسة الجامعية كان يخالف كل ما ألفته من النظم الدراسية فكان يقع منها موقع الغرابة وربما وقع منها موقع الإنكار . وكانت تتردد فى أن تعهد إلى الجامعة بتخريج المعلمين على هذا النظام الجديد ، مع أن عندها مدرسة لها نظم مألوفة وقد قامت بواجبها قيامًا حسنًا . على أن الصواب انتصر آخر الأمر وقبلت وزارة المعارف فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وحين كان حضرة صاحب المعالى الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا وزيرًا لها تحويل مدرسة المعلمين إلى مدرسة فنية صرفة ، والاعتماد على الجامعة فى الدرس العلمى الخالص . ولكن نشأت فكرة أخرى جعلت قبول وزارة المعارف لهذا الإصلاح عقيمًا أو كالعقيم ، وهذه الفكرة هى أن التعليم الفنى الذى يخرج المعلمين يجب أن يكون لوزارة المعارف نفسها وأن يخضع لما هو مألوف فى الوزارة من النظم والتقاليد ومع أن مدارس المعلمين فى أوربا قد أصبحت منذ أواخر القرن الماضى أجزاء من الجامعات ومع أن الخبيرين اللذين استشارتهما وزارة المعارف فى العلاقة بين مدرسة المعلمين والجامعة قد أشارا بأن يكون المعهد جزءا من الجامعة فقد أبت وزارة المعارف عند إنشاء المعهد إلا أن تحتفظ به ولا تعجل بينه وبين الجامعة إلا أضعف الصلات وأقلها نفعًا .

فنشأ المعهد بعيدًا عن الجامعة ولم يكد يقضى العام الأول من حياته حتى ظهر ظهورًا جليا أنه لا يستطيع البقاء على هذه الحال التى أنشأته عليها الوزارة .

فطلاب هذا المعهد الذين يستعدون للتعليم.فى المدارس الثانوية قد تخرجوا فى الجامعة وتعودوا فيها نوعًا من النظام الدراسى الخاص لم يجدوه فى المعهد . ثم هم أخذوا بحظ

من العلم مهما يكن حسنًا فهو قليل لا يصح الاكتفاء به لتكوين المعلم الصالح فى المدارس الثانوية . فلابد من أن يستمروا فى الدرس العلمى إلى حد ما ليقووا حظهم من العلم ويستطيع كل منهم أن يتخصص فى الفرع الذى يريد أن يفرغ له . وهذه الدراسة العلمية لا يمكن أن تكون فى غير الجامعة . والنظم التى فرضت على المعهد لا تمكن هؤلاء الطلاب من أن يتصلوا بالجامعة ويختلفوا إلى دروسها . وظهر ظهورًا واضحًا جدا أن المعهد يسير فى طريق مدرسة أنشئت لتخريج علماء فى التربية وفروعها وما يتصل بها من العلوم . مع أنه إنما أنشىء ليعلم الطلاب مهنة التعليم قبل كل شىء . وواضح أن الطالب إذا أنفق من حياته سنتين كاملتين فى درس التربية وما يتصل بها ، بعد العهد بينه وبين ما درس فى الجامعة من العلم . حتى إذا أراد أن يعلم فى المدارس الثانوية وجد نفسه مستعدًا للتعليم مزودًا بوسائله الفنية . ولكنه قليل الحظ من المادة التى يجب أن يعلمها ، كالرجل الذى يحسن السباحة ويتقنها ولكنه لا يجد الماء الذى يسبح فيه ، أو لا يجد منه إلا قليلا لا يسمح بالسباحة . ذلك أن المعهد نفسه أحس طائفة من الصعوبات حالت بينه وبين تحقيق أغراضه على الوجه الأكمل . فهو مقيد بالنظم الإدارية الدقيقة العتيقة التى تصل بين وزارة المعارف والمدارس التى تتبعها والتى تحول بين هذه المدارس وبين النمو ، والتى تشكو منها هذه المدارس ، وتلح فى الشكوى . وقد أظهرت التجربة أن مجالس الإدارة للمدارس العليا ضيقة السلطة إلى حد لا يسمح لها بالإشراف المنتج على هذه المدارس ، وقد رأينا مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة تشكو من هذا النظام وتلح فى التخلص منه وتظهر رغبة شديدة فى الاتصال بالجامعة أو فى أن يكون لها نظام يشبه النظام الجامعى .

وقد تحقق لها ما كانت تتمنى فضمت إلى الجامعة سنة ١٩٣٥ فلابد إذًا من السعى لإخراج معهد التربية من هذا المأزق الذى لا يسمح للطلبة بالاستفادة ولا يسمح للأساتذة بالافادة وتحقيق ما يطمحون إلى تحقيقه من الآمال . وإنما سبيل ذلك أن تسير مصر كما تسير البلاد الأخرى فتجعل معهد التربية جزءا من الجامعة كما أن مدرسة المعلمين العليا الفرنسية جزء من الجامعة وهذه المدرسة هى فيما يظهر النموذج الصالح لمدارس المعلمين العليا . وقد طالب المعهد نفسه بذلك غير مرة ورغب فيه البرلمان السابق إلى الحكومة فى دورته الأولى ، وألحت فيه الجامعة نفسها ومازالت تلح .

هناك اعتراض على هذه الفكرة وهو أن مدرسة المعلمين أو معهد التربية يخرجان المعلمين للمدارس الثانوية فلابد من أن يخضعا خضوعًا تامًا لسلطان الحكومة التى يحق لها ويجب عليها أن تشرف على التعليم العام . وهذا الاعتراض لا يثبت أمام التفكير اليسير . فاتصال معهد التربية عندنا بالجامعة لا يخرجه عن سلطان الحكومة . وذلك لأن الجامعة فى مصر حكومية ، أنشئت بقانون وتنظمها قوانين وهى خاضعة للرقابة البرلمانية خضوع غيرها من مصالح الحكومة . فقوانينها تعرض على البرلمان ومناهج الدراسة فى كلياتها تعرض على البرلمان وميزانيتها تعرض على البرلمان ووزير المعارف مسؤول عنها أمام البرلمان كما هو مسؤول عن المصالح الأخرى التى تتألف منها وزارته فرقابة الحكومة على الجامعة متوفرة بأكمل معانيها وأوسعها وكل ما فى الأمر أن الجامعة تخضع لرقابة وزير المعارف الذى هو رئيسها الأعلى وتفلت من رقابة مكاتب هذه الوزارة .

فليس هناك خوف إذن من أن يفلت معهد التربية من رقابة الحكومة إذا انضم إلى الجامعة . على أننا نفهم أن تكون هناك صلة قوية بين المعهد وبين وزارة المعارف من حيث إنه يخرج المعلمين الذين يعملون فى مدارسها . ولذلك لا نريد أن يكون نظام معهد التربية مطابقًا كل المطابقة لنظام الكليات الجامعية الأخرى . وإنما نرى أن تمثل وزارة المعارف فى مجلسه تمثيلا قويًا يشبه تمثيلها الآن ، فإذا تفضلتم بقبول هذه الفكرة فإنى اقترح ما يأتى :

١ – يضم معهد التربية إلى الجامعة المصرية على أن يكون وحدة من وحداتها المستقلة شأنه فى الاستقلال شأن كلياتها السبع .

٢ – يكون للمعهد مجلس يتألف من أساتذته وأساتذته المساعدين وتمثل فيه وزارة المعارف تمثيلا قويا كما تمثل فيه كلية الآداب وكلية العلوم أما تمثيل الوزارة فى هذا المجلس فكما سبقت الإشارة إليه . وأما تمثيل الكليتين فلتحقيق الصلة بين المعهد وبين المدرستين اللتين تمدانه بالطلاب وقد تمدانه بالأساتذة أحيانًا .

٣ – يعين وزير المعارف لهذا المعهد ناظرًا لمدة خمس سنوات يجوز أن تتجدد . ويعين له وكيلا على أن يكونا جامعيين وأن يكون أحدهما علميا والآخر أدبيا .

فإذا قبلت هذه الاقتراحات . ضمن لمعهد التربية النظام الجامعى وما يستتبعه من سعة الأفق والحرية التعليمية وحرية التصرف فى ميزانيته فى حدود القوانين الجامعية وضمن للطلاب الاتصال المتين بكلياتهم وأساتذتهم ، والقدرة على المضى فى الاستعداد لنيل

الدرجات الجامعية ، مع الأخذ بحظهم من الدراسة الفنية وضمن لوزارة المعارف الاشراف المعقول على هذا المعهد ما دامت ممثلة فى مجلسه وما دام وزير المعارف يعين ناظره ووكيله على خلاف ما هو متبع فى الكليات فعميد الكلية يعينه الوزير بعد انتخاب الكلية له ويتجدد انتخابه كل ثلاث سنين ووكيل الكلية ينتخبه زملاؤه ولا يعينه الوزير .

وواضح جدا أن المعهد سيمثل فى مجلس الجامعة كما تمثل الكليات وسيعد لنفسه اللوائح التى لابد له منها ويعرضها على مجلس الجامعة لاقرارها قبل رفعها إلى الحكومة .

وبعبارة موجزة سيصبح كلية من الكليات لوزارة المعارف به صلة أقوى من صلتها بالكليات الأخرى . ويومئذ يكون الخير فى أن يضع المعهد لنفسه لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما تفعل الكليات . وفى هاتين اللائحتين تنظم خطط الدراسة وتبسط مناهجها وبرامجها وتعرض هاتان اللائحتان بالطبع على مجلس فنى هو مجلس الجامعة . فإذا أقرهما رفعتا إلى معالى الوزير فعرض الأولى على مجلس الوزراء ثم على البرلمان ليصدر بها القانون وعرض الثانية على مجلس الوزراء ليصدر بها المرسوم .

وهذه الخطة تسمح بالأناة والروية والتثبت فى تنظيم المعهد ووضع ما يلائم حاجة التعليم فى مصر من النظام .

وقد لا تقع هذه الاقتراحات من نفس معاليكم موقع القبول وقد تؤثرون إبقاء المعهد منفصلا عن الجامعة وفى هذه الحال أقترح أن يستمتع المعهد باستقلال يشبه استقلال الجامعة ، لأن هذا الاستقلال شرط أساسى لكل تعليم حر منتج وأن ينشأ له مجلسان أحدهما مجلس الأساتذة وهو يتألف من أساتذة المعهد وأساتذته المساعدين ، وتكون له اختصاصات مجالس الكليات ، والآخر مجلسه الأعلى وتكون له اختصاصات مجلس الجامعة ، ويكون متصلا بالوزير وخاضعًا لرقابته غير متأثر برقابة المكاتب فى وزارة المعارف لأن هذه الرقابة لن تنفعه وقد تضره ولاسيما بعد أن لم تبق فى وزارة المعارف إدارة للتعليم العالى .

ولابد من أن تمثل فى هذا المجلس الأعلى جهات ثلاث : الأولى المعهد نفسه ، والثانية وزارة المعارف التى تستمد من المعهد ما تحتاج إليهم من المعلمين والثالثة الجامعة ولا سيما كلية العلوم وكلية الآداب لأنهما تمدانه بالطلاب . ولابد من تحقيق التعاون الدقيق بينهما وبين المعهد .

والخير حينئذ فى أن يضع المعهد لنفسه لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما اقترحت لو ضم المعهد إلى الجامعة .

وقد لا يصادف هذا الاقتراح الثانى من معاليكم قبولا حسنًا وقد تفضلون أن يظل المعهد كما هو تابعًا لوزارة المعارف لا للوزير ، وخاضعًا كغيره من المدارس لسلطان الوزارة لاحظ له من الاستقلال . ومع أنى أستبعد كل الاستبعاد أن توثروا هذا الرأى أو تتجهوا هذا الاتجاه لما أعرفه من آرائكم الخاصة فى حرية التعليم ، ولما ينبغى للهيئات التعليمية العليا من الاستقلال فإنى أعرض على معالكيم أمورًا أرجو أن تتفضلوا بالنظر فيها والعناية بها :

الأول – أن وزارة المعارف ، إلى الآن ، لم تفرق بين فكرتين لابد من التفريق بينهما :

الأولى : تخريج أساتذة إخصائيين فى التربية وما يتصل بها من العلوم .

والثانية : تخريج أساتذة يدرسون فى المدارس الثانوية فروع العلم المختلفة وقد نشأ عن اختلاط هاتين الفكرتين أن فرض التعمق فى التربية وعلومها وفنونها على قوم سيعلمون التاريخ أو الجغرافيا أو اللغات الأجنبية مع أنهم لا يحتاجون إلى هذا التعمق ، وإنما يحتاجون إلى ما يعلمهم مهنة التدريس ، ولعلهم أشد حاجة إلى أن يتعمقوا فى الفروع التى سيعلمونها فى المدارس ونحن نشكو الآن من أن المعلمين فى المدارس الثانوية ضعاف الحظ من التخصص فى المواد التى يدرسونها ، فلابد من تقوية حظهم من هذا التخصص ولابد من ألا نرهقهم بما لا يحتاجون إليه ليفرغوا ما يحتاجون إليه .

وإذًا ففرض سنتين على الطلاب بعد تخرجهم من الجامعة دون تفريق بين من يتخصص فى التربية ومن يتخصص فى أى فرع آخر من فروع العلم إسراف لابد من إصلاحه . وأنا أعتقد أن الطريقة التى اقترحتها اللجنة المشتركة بين الوزارة والجامعة لتخرج المعلمين هى الطريقة المثلى فهى تقتضى أن يختار الطلاب للمعهد من كليتى العلوم والآداب بعد أن ينفقوا فيهما سنتين ، وأن يكون اختيارهم بنحو من المسابقة . ثم يقبل هؤلاء الطلاب على النظام الداخلى فى المعهد فيخضعون فيه للرقابة الدقيقة التى يحتاج إليها المعلم ليتعود النظام والدقة فى التفكير وفى القول وفى السيرة أيضًا . ويسمعون فى المعهد بعض المحاضرات والدروس التى تتصل بالتربية وفنونها ، على أن تكون قليلة ولكن متقنة ويكلفون أثناء ذلك الاختلاف إلى دروس الجامعة حتى يظفروا بدرجة الليسانس أو البكالوريوس . ويجوز بعد ذلك أن يكلفوا التعليم فى المدارس على سبيل التمرين وأن يستمر استماعهم

لبعض المحاضرات والدرس فى المعهد على أن يمنحوا مرتبات متواضعة فى السنة الأولى فإذا أتموها وظفروا بإجازة المعهد ثبتوا فى مناصبهم ومنحوا مرتباتهم كاملة .

أما الذين يراد تخصيصهم فى علوم التربية فهؤلاء يبقون فى المعهد سنتين كاملتين بعد التخرج من الجامعة وقد يحسن أن يكلفوا الحصول على درجة جامعية فى علوم التربية . ومن هؤلاء يكون نظار مدارس المعلمين وأساتذة التربية فيها وبعض المفتشين فى الوزارة . والذين يمكن أن تعتمد الوزارة عليهم فى كل ما يتصل بشؤون الطفولة وشؤون التعليم الأولى بوجه عام .

الأمر الثانى أنه لا يكفى أن يظفر الشاب بدرجة جامعية وإجازة من معهد التربية ليكون معلمًا مرضيا من جميع الوجوه بل لابد من أن يتاح لهؤلاء الشبان الاتصال الوثيق بالجامعة والظفر بدرجاتها العلمية العليا . ذلك يمكنهم من إتقان علومهم وقد يكون من بعضهم الاخصائيون الأفذاذ الذين ينتجون فى العلم إنتاجًا حسنًا ويرتقون إلى التعليم فى الجامعة نفسها .

ومن أجل هذا يجب ألا تقطع الصلة بينهم وبين الجامعة وألا يكتفى من هذه الصلة بأيسرها وأهوانها وإنما يمكن الطلاب من الاختلاف إلى دروس الجامعة ويجعل حصولهم على درجة الماجستير شرطًا لتكليفهم التعليم الثانوى كما أن الحصول على درجة الدكتوراه شرط للتعليم فى الجامعة .

الأمر الثالث أن الشاب الذى يتهيأ للتعليم محتاج إلى شيئين يظهران متناقضين ولكنهما فى حقيقة الأمر يكمل كل منهما صاحبه ، محتاج إلى هذه المراقبة الدقيقة الشديدة التى تعوده ما أشرت إليه من النظام فى التفكير والقول والعمل ، ومحتاج فى الوقت نفسه إلى هذه الحرية العلمية الواسعة التى لا تكاد تحد ، والتى هى الشرط الأول والأخير لخصب العقل والإنتاج العلمى الصحيح .

وما أظن أن تحقيق هذين الأمرين ممكن إلا بأن يعيش طلاب معهد التربية فى الجو الجامعى الحر ، وأن يعيش طلاب الجامعة فى جو معهد التربية المنظم الدقيق .

وأرى أنى آخر الأمر قد رجعت إلى اقتراحى الأول : وهو أن يصبح معهد التربية جزءا من الجامعة ، ولست أدرى ما الذى يمنعنا من ذلك ومصر هى البلد الوحيد الذى يفصل بين معهد التربية وبين الجامعة .

لذلك أرجو أن يكون الله عز وجل قد أتاح لهذه الفكرة الإصلاحية الكبرى فرصة النفاذ فتقتنع بها معاليكم ويجعل تحقيقها على يديكم فذلك خير ما نتمنى لمصلحة التعليم والمتعلمين .

ولكن بهى الدين باشا بركات لم يطل إشرافه على وزارة المعارف ، ولم يتح له أن يقضى فى أمر معهد التربية . على أنى أسجل له مع الشكر والثناء أنه لم يكد يتحدث إلى فى أمر المعهد ويسمع منى ويتلقى هذا التقرير حتى وقف كل إجراء كان قد اتخذ ، ووعد بأن يدرس الأمر على مهل ، وألا يقضى فيه حتى تكون بينه وبين الجامعة مناقشة عميقة تنتهى إلى الاقتناع بما يحقق مصلحة التعليم .

ثم أعجل الرجل عن ذلك فترك الوزارة . وعرضت قضية المعهد مرة أخرى على صاحب المعالى هيكل باشا . وقد عنى هيكل باشا بهذه القضية عناية خاصة ، فألف لها ولغيرها من شؤون إعداد المعلمين لجنة تولى رياستها ومثلت فيها الجامعة والوزارة . ودرست اللجنة هذا الموضوع درسًا عميقًا وانتهت من هذا الدرس إلى نتائج إن لم تحقق أمل الجامعة كله فقد حققت مقدارًا لا بأس به ، حققت جوهره وهو أن يتخير الطلاب لمعهد التربية بين زملائهم من طلاب كليتى الآداب والعلوم إذا بلغوا السنة الثالثة ، وأن تشرف عليها لجنة من المعهد والجامعة إشرافًا متصلاً دقيقًا يمس درسهم ويمس حياتهم اليومية ، ويهيئهم للحياة المنظمة والبحث المنظم . فإذا ظفروا بالدرجة الجامعية أقاموا فى المعهد سنة يحسنون فى أثنائها ما يحتاجون إليه من مواد التربية وفن التعليم .

ولست أدرى وأنا أملى هذا الحديث إلام صارت هذه النتائج التى انتهت إليها اللجنة ، ولكنى أعلم أنها أقل ما يمكن لإعداد المعلم الصالح .

وقد كدت أنسى نتيجة عظيمة الخطر انتهت إليها اللجنة : وهى إلغاء القسم الابتدائى من معهد التربية ، والرجوع إلى رأى الجامعة الذى يريد ألا ينهض بشؤون التعليم العام إلا الجامعيون ، لأن التعليم الابتدائى فى حقيقة الأمر ليس إلا أول التعليم الثانوى .

وبعد فأنا واثق كل الثقة بأن إصلاح معهد التربية رهين بضمه إلى الجامعة لأسباب سأعرض لها فى غير هذا الموضع ، ولكن ما انتهى إليه المعهد من هذا الاستقلال الذى أرجو أن يكون صحيحًا مجديًا خير من لا شىء .

إعْدَاد مُعَلم اللغَة الْعَربيَّة

٤٢

ولون آخر من ألوان الاضطراب اضطرتنا إليه ظروف حياتنا العقلية فى القرن الماضى ، ولكننا لم نستطع أن نخلص منه إلى الآن ، ويظهر أننا قد نحتاج إلى زمن طويل لنخلص منه لأنه معقد فى نفسه بعض الشىء ولأن السياسة وشهواتها تزيده فى كل يوم تعقيدًا إلى تعقيد : وهو هذا الذى يتصل بإعداد المعلمين للغة العربية .

فقد أحس المشرفون على شؤون التعليم منذ أكثر من نصف قرن أن تعليم اللغة العربية محتاج إلى كثير من العناية ليصبح ملائمًا للتقدم الذى ظفرنا به فى التعليم المدنى . وأحسوا أن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة لمكانه حينئذ من الإسراف فى المحافظة ، والامتناع على التجديد ، والعجز عن أن يسيغ العلم الحديث ، بل عن أن يقبل التفكير فيه . وأحسوا أن تكوين المعلم للغة العربية يجب أن يجارى إلى حد بعيد تكوين المعلم لأى مادة من مواد العلم .

ولكنهم نظروا فرأوا من جهة أن الذين يتعلمون فى المدارس المدنية لم يهيأوا تهيئة صالحة للنهوض بهذه المهمة لأنهم لم يأخذوا بحظ معقول من الثقافة العربية الإسلامية التى هى الأصل لكل تخصص فى اللغة وآدابها . ورأوا من جهة أخرى أن بين اللغة العربية وبين الدين صلة قوية لا تجحد وأن انتزاعها فى عنف من الأزهر قد يثير الخواطر كما يقال وقد يحدث من الاضطراب ما لا حاجة إليه ففكروا فى إنشاء مدرسة خاصة تكون شيئًا وسطًا بين التعليم القديم والتعليم الحديث وتكون صلة بين الأزهر وبين الحياة يؤخذ فيها طلاب أزهريون قد تثقفوا إلى حد حسن بالثقافة العربية الإسلامية ثم يثقفون من أصول العلوم المدنية وفروعها بمقدار ثم يكلفون تعليم اللغة العربية فى المدارس العامة . ومن أجل هذا كله أنشأوا مدرسة دار العلوم .

وما من شك فى أن إنشاء دار العلوم قد كان فى أواخر القرن الماضى خطوة موفقة تدل على شعور صادق بحاجة التعليم الحديث وتدل على تقدير حسن لظروف الحياة

السياسية والاجتماعية وتدل على الرغبة فى أن يكون التطور فى مصر معتدلا بريئًا من الغلو والعنف .

وما من شك أيضًا فى أن دار العلوم قد حققت ما كان ينتظر منها فأنشأت أجيالاً من المعلمين أدنى إلى التجديد من أجيال الأزهر وأحرص على المحافظة من أجيال التعليم المدنى .

وقد نهضت هذه الأجيال بتعليم اللغة العربية على وجه لعله لاءم ما كانت تريده وزارة المعارف ، وما كانت تريده بيئات المدارس المدنية . ولكى مخلص كل الاخلاص ، صادق كل الصدق ، حين أقرر أن هذه الأجيال من خريجى دار العلوم لم تحقق من إحياء اللغة العربية وآدابها ما كان خليقًا أن يظن بها ، وحريًا أن ينتظر منها .

ودار العلوم قد أخرجت من غير شك أساتذة نابهين لهم فضل كثير على هذه الأجيال التى تعاقبت على مصر من المتعلمين فى الخمسين سنة الأخيرة . ولكنى لست مقتنعًا ، وقد لا يكون من السهل أن أقتنع ، بأنهم قد أحدثوا فى حياة اللغة العربية شيئًا ذا خطر ، أو أضافوا إلى تراثها شيئًا خليقًا بالبقاء .

وقد تطور الأدب العربى فى موضوعه ومادته ، كما تطور فى أشكاله وصوره أثناء هذا العصر الحديث ، فنشأت فيه فنون لم تكن معروفة كما ارتقت أساليبه ارتقاء يوشك أن يكون طفرة . ولكن من المحقق أن دار العلوم لم تكد تشارك فى شىء من هذا إلا بمقدار ضئيل جدًا لا يلائم ما كانت خليقة أن تحدث من النتائج والآثار .

فكبار الشعراء الذين امتاز بهم أدبنا المصرى فى هذا العصر لم يخرجوا من دار العلوم ، ولم يتلقوا العلم عن أساتذتها . وما أعرف أن حافظًا أو شوقى أو صبرى أو البارودى أو غيرهم من شعرائنا الأفذاذ قد اختلفوا إلى دروس العلم فى هذه المدرسة الموقرة . وكبار الكتّاب الذين قادوا الرأى المصرى منذ أواخر القرن الماضى لم تخرج كثرتهم من هذه المدرسة ، ولم تتلق فيها العلم . وما أعرف أن لطفى السيد وهيكلا ومصطفى عبد الرازق وعباس العقاد وإبراهيم المازنى وأمثالهم من الكتاب الذين نشأوا العقل المصرى فى هذه الأجيال الحديثة قد كانوا من تلاميذ دار العلوم . وكبار المصلحين والمفكرين فى الدين والسياسة وشؤون الاجتماع لم يخرجوا من هذه المدرسة أيضًا وما أعرف أن محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين قد خرجوا من هذه المدرسة أو اختلفوا إليها .

فالإنتاج الأدبى الذى تعتمد عليه نهضتنا المصرية الحديثة قليل التأثر جدا بهذه المدرسة ، وليس من شك فى أن من يؤرخ الآداب المصرية فى هذا العصر مضطر إلى أن يرد هذا الإنتاج إلى مصدرين عظيمين : أحدهما الأزهر نفسه ، والآخر التعليم المدنى الحديث .

فأما الأزهر فقد كون جماعة من المفكرين والكتاب تكوينًا أزهريًا خالصًا ، ثم أتيح لهذه الجماعة أن تتصل بالحياة العاملة ، وأن تثقف بالثقافة المدنية ، فنبغت نبوغًا ظاهرًا ، وتركت فى حياة مصر آثارًا باقية . وحسبك بما تركه محمد عبده وسعد زغلول .

وأما التعليم الحديث فقد صادف عقولا ممتازة ، وقلوبًا ذكية قاومت ضعف التعليم المصرى وفساده واضطراب أموره ، فخرجت منه مبرزة متفوقة ، وأتمت ما كان ينقصها ، وسيطرت على الحياة العقلية وعملت فى تكوين الأجيال الحديثة ، وما زالت تعمل فى قوة وخصب ونشاط . فقد خرج المازنى من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يتم العقاد درسه فى المدارس العامة ، وخرج هيكل من مدرسة الحقوق ، وقل مثل هذا فى أمثالهم ، واعجب لفريق منهم لم يذهب إلى أوربا ولم يختلف إلى جامعاتها ، ولكنه على ذلك قد أبلى فى إصلاح الحياة العقلية المصرية بلاء مجيدًا لم يبلغ بعضه كثير من الذين ذهبوا إلى أوربا ، وعادوا منها بالإجازات والدرجات . فإذا أردنا أن نذكر بعض الذين أخرجتهم دار العلوم لم نستطع أن نجد بينهم من نقيسه إلى هؤلاء وأمثال هؤلاء من الذين أخرجهم الأزهر والتعليم المدنى الحديث .

بل إن إخفاق دار العلوم قد كان أبعد مدى مما ذكرنا . وعزيز علىَّ أن أقول هذا وأن أكرره ولكنه حق ليس إلى إخفائه من سبيل فإن دار العلوم لم تنجح فيما كان ينبغى أن تنجح فيه من تجديد علوم اللغة العربية وإصلاحها والملاءمة بينها وبين حاجات الحياة الحديثة ، وإنما نجحت فى الاختصار والاختزال فما زال النحو والصرف وعلوم البلاغة كما كانت قبل أن تنشأ دار العلوم ، ولكن الذين خرجوا من دار العلوم قد اختصروا واختزلوا وألفوا لطلاب المدارس متونًا كمتون الأزهر عليها مسحة من الجدة ولكنها فى جوهرها متون لا أكثر ولا أقل . بل لم توفق دار العلوم إلى ما كان ينبغى أن توفق إليه من تحبيب اللغة العربية إلى نفوس التلاميذ وتزيينها فى قلوبهم ، فضلا عن تقويتهم فيها ، وتثقيفهم الصحيح بها ، وتمكينهم من أن ينتجوا ما كان ينبغى من الآثار الأدبية القيمة .

ومن المحقق أن العقاد والمازنى وهيكلا وأمثالهم قد أنتجوا من هذه الناحية أكثر جدًا مما أنتجت دار العلوم . فهم قد كونوا لأنفسهم آراء فى الأدب ، وهم قد ألقوا هذه الآراء فى نفوس الشباب ، وهم قد جمعوا حولهم من هؤلاء الشباب تلاميذ تأثروهم وساروا سيرتهم ، ولم تستطع دار العلوم أن تبلغ من هذا شيئًا . ومصدر هذا الاخفاق الذى اضطرت إليه دار العلوم اضطرارًا أنها لم تكن طبيعة ، وأن التعليم فيها لم يكن ملائمًا لمنطق الأشياء . فهى قد أعرضت عن تعميق العلوم الإسلامية كما يفعل الأزهريون وهى لم تستطع أن تتعمق العلوم المدنية كما تفعل المدارس العامة وهى إذن تخرج أجيالا من المعلمين المضطربين بين القديم والجديد لا يستقرون فى ناحية ولا فى أخرى لأنهم لم يهيأوا للاستقرار فى هذه الناحية أو تلك . ولست أخفى عليك ولا على نفسى أنى أرحم الذين أخرجتهم دار العلوم وأشفق عليهم أشد الإشفاق فهم ضحايا هذا التطور الحديث . إذا تحدثوا إلى الأزهريين فى علومهم الأزهرية لم يستطيعوا أن يثبتوا لهم لأنهم لم يدرسوا ما درسوا ، وإذا تحدثوا إلى المدنيين فى علومهم المدنية لم يستطيعوا أن يثبتوا لهم لأنهم لم يأخذوا بمثل حظوظهم من الثقافة فهم ضائعون بين أولئك وهؤلاء . وأغرب الأمر أنهم ليسوا ضائعين بالقياس إلى الحياة الثقافية وحدها بل هم ضائعون بالقياس إلى الحياة المادية أيضًا . فقد أصلحت الشؤون المادية للأزهر حتى ظفر كثير من علمائه بحياة راضية تلائم ما ينبغى لهم من الكرامة وراحة البال . وأصلحت شؤون المعلمين المدنيين وفتحت لهم أبواب من الرقى وحسنت حالهم بعض الشىء وإن كانوا بعيدين كل البعد عن أن يبلغوا ما ينبغى لهم من الأمن والراحة والإطمئنان ولكن الذين خرجوا من دار العلوم ما يزالون يلقون من الجهد والضنك والضيق ما لا يلقاه أولئك ولا هؤلاء . ولست أتردد فى أن أؤثم الدولة إذا لم تنصف[1] هؤلاء الناس الذين ينهضون بواجباتهم كما ينهض غيرهم بواجباتهم ولعلهم أن ينهضوا بها خيرًا مما ينهض بها بعض الناس وما ينبغى أن يلاموا ولا أن تحمل عليهم التبعات إذا لم يحققوا آمال الناس فيهم وأى المعلمين يحقق آمال الناس فيه ! وما ذنب المعلم إذا لم تعده إعدادًا حسنًا ولم تهيئه تهيئة صالحة ثم حملته الأعباء الثقال فلم يحتملها وطلبت منه القمر فلم يستطع أن يبلغك إياه لا لأنك لم

---

(١) خطا صاحب المعالى هيكل باشا فى هذه السبيل خطوات ليس بها بأس وكانت خطوة صاحب المعالى نجيب الهلالى باشا فى العام الماضى أوسع وأبعد مدى .

تعده لذلك كما ينبغى فحسب، بل لأنك تقص جناحه وتضطره إلى حياة بغيضة تقتل فى نفسه الطموح وتغلق فى وجهه أبواب الأمل وتضطره إلى الخمول والخمود وإلى اليأس والقنوط .

ولكن هذه قصة أخرى لست الآن بإزاء الحديث عنها . ولست بحاجة إلى أن أقف عندما كان من وزارة المعارف فى أمر دار العلوم وما حاولت أن تمسها به من ألوان الإصلاح . فليس فى شىء من هذا كله خير ما دامت النتيجة المحققة التى لا يمارى فيها أحد هى أننا نشكو من تعليم اللغة العربية فى هذه الأيام ، كما كان يشكو منه المشرفون على التعليم حين أنشأوا دار العلوم .

على أن اضطرابنا فى أمر تعليم اللغة العربية لم يقف عند هذا الحد ، وإنما أضيف إليه ما زاده تعقيدًا إلى تعقيد . فقد أنشئت الجامعة المصرية ، وأنشئت فيها كلية الآداب ، وأنشئ فى هذه الكلية قسم اللغة العربية واللغات الشرقية . وجعلت كلية الآداب تطمع فى أن تزاحم دار العلوم على تعليم اللغة العربية فى المدارس العامة ، وتنافسها فيه ، وتزعم أنها أملك لهذا التعليم ، وأقدر على النهوض به ، لأن طلابها يدرسون من العلم ما لا يدرس فى دار العلوم ، ويحصلون من الثقافة ما لا يحصل فى دار العلوم . وفى أثناء هذا تطور الأزهر ، وشرعت له قوانين جديدة ، وأراد أن تكون له كليات كما أن للجامعة كليات ، فظفر بما أراد وأنشئت فيه كلية اللغة العربية . وكان الأزهر أمهر من الجامعة ومن دار العلوم حين هيأ قانونه الجديد ، فلم يقنع بما كان ينبغى أن يقنع به من تكليف كلية اللغة العربية فيه تخريج المعلمين للغة العربية فى كلياته ومعاهده ، ولكنه أراد ، وقبلت منه الدولة وأثبتت له فى القانون ، أن يكون من حقه تخريج المعلمين للغة العربية فى مدارس الدولة على اختلافها .

ونشأ عن هذا الاضطراب العظيم اختلاط عظيم مثله . ففى مصر الآن معاهد ثلاثة تخرج المعلمين للغة العربية : هى دار العلوم ، وكلية الآداب فى الجامعة ، وكلية اللغة العربية فى الأزهر . والدولة حائرة بين هذه المعاهد الثلاثة ، لا تدرى كيف تصنع ، ولا تعرف كيف تقول . لا تستطيع أن ترد دار العلوم عن تعليم اللغة العربية ، وهى قد أنشأتها لهذا الغرض ، ولا تستطيع أن ترد كلية الآداب عن تعليم اللغة العربية ، وهى قد أنشأتها بقانون ، وهى تنفق عليها الأموال الطائلة ، وهى تأخذ منها المعلمين للمواد الأخرى ، وهى تجرب أبناءها فى تعليم اللغة العربية ، فتحمد التجربة ويشهد بذلك

المفتشون من أبناء دار العلوم أنفسهم ، ولا تستطيع أن ترد الأزهر عن تعليم اللغة العربية ، لأنها قد اعترفت له بهذا الحق فى قانون أقره البرلمان . ومع ذلك فلا ينبغى أن تلوم الدولة إلا نفسها ، فقد رفعت إليها المشورة ، وأهديت إليها النصيحة ، ولكنها لم تسمع لناصح ، ولم تحفل بمشير نصح لها بألا تقيل من الأزهر ما طمع فيه ، لأن الأزهر معهد للتعليم الدينى الخالص لا لتخريج المعلمين فى المدارس المدنية ، ولأن التعليم فى المدارس المدنية يقتضى أن تشرف وزارة المعارف على تكوين المعلم إشرافًا ما ، وأن تمنحه هى إجازة التعليم ، ولأن المعلم الذى سيخرجه الأزهر سيكون خاضعا لسلطانين : أحدهما مدنى فى الوزارة ، والآخر دينى فى الأزهر ، فلم تحفل بذلك لأنها كانت خائفة من الأزهر ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

ونصح لها بأن تضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تكون فيها مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، وعلى أن يذهب الذين يريدون من طلابها التخصص فى تعليم اللغة العربية إلى معهد التربية كغيرهم من طلاب الآداب والعلوم ، فلم تحفل بذلك ، ولم تسمع له لأنها كانت خائفة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

والمضحك المؤلم من أمر وزارة المعارف أنها تشكو دائمًا من إخفاق دار العلوم ، وأن حمى هذه الشكوى تلم بها فى كل عام حين تظهر نتائج الامتحانات ، وأنها مع ذلك لا تستطيع أن تواجه الإصلاح ، ولا أن تقدم عليه . وقد أذكر أنى رفعت إلى مدير الجامعة حين كان الأستاذ نجيب الهلالى باشا وزيرًا للمعارف سنة ١٩٣٥ تقريرًا أطلب فيه ضم دار العلوم إلى الجامعة بعد أن ضمت إليها مدارس التجارة ، والزراعة ، والهندسة ، والطب البيطرى ، وأبين فيه رأيى فيما ينبغى لإعداد معلم اللغة العربية ، وطلبت إليه أن يرفع هذا التقرير إلى وزير المعارف من جهة ، وإلى مجلس الجامعة من جهة أخرى . وقد رفع مدير الجامعة هذا التقرير إلى وزير المعارف ، ثم حاولت أن أتكلم فيه مع الوزير ، فطلب إلىّ باسما ألا أعيد الحديث فى هذا الموضوع . ذلك لأنه استشار واستخار ، وجس النبض هنا وهناك كما يقال ، فأحس مقاومة تريد أن تكون عنيفة من دار العلوم والأزهر جميعًا .

وعرض مدير الجامعة هذا التقرير على مجلس الجامعة ، فألف المجلس لدرسه لجنة جامعية اشترك فيها – إن صدقتنى الذاكرة – صاحب السعادة مصطفى عبد الرازق باشا ، وصاحب السعادة بدوى باشا ، وصاحب العزة عشماوى بك وكيل وزارة المعارف ،

وصاحب العزة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك أستاذ الشريعة فى كلية الحقوق ، وكنت أنا من أعضائها ، وكانت رياستها إلى مدير الجامعة . وقد درست اللجنة هذا التقرير ، ودرست مناهج التعليم فى هذه المعاهد الثلاثة ، واقترحت على مجلس الجامعة قبول هذا التقرير ، والتحدث فيه إلى وزارة المعارف بشرط أن يوسع منهج الدراسة العربية فى كلية الآداب بعض الشىء .

وأقر المجلس اقتراح اللجنة ، وطلب إلى المدير أن يتصل فى شأنه بوزارة المعارف ، وأكبر الظن أنه فعل ، وأن وزير المعارف طلب إليه باسمًا أن يؤجل الحديث فى هذا الموضوع .

وأنا أثبت هنا نص ذلك التقرير ، لأنه يصور رأيى الذى لم يتغير فى النظام الذى ينبغى أن يتخذ لإعداد المعلم للغة العربية ، ولست مكلفًا أن ينفذ ما أطلب من الإصلاح ، ولكنى مكلف إذا رأيت الرأى أن أعلنه وأناضل عنه ، وعلى غيرى أن يحتمل ما قد يتعرض له من تبعات الإعراض عن الخير حين يدعى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

حضرة صاحب المعالى الأستاذ الجليل مدير الجامعة المصرية .

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم طائفة من الملاحظات دعا إليها التفكير فى تعليم اللغة العربية وآدابها ، لا فى كلية الآداب وحدها ، بل فى غيرها من المعاهد والمدارس أيضًا .

وقد حملنى هذا التفكير ما وفقتم إليه من إقناع الحكومة بضم المدارس العليا إلى الجامعة المصرية . وقد كنت ، وما زلت ، أعتقد أن مدرسة دار العلوم يجب أن تكون أسرع المدارس العليا إلى الدخول فى الأسرة الجامعية . وليس من شك عندى ولا عند أحد فيما أظن أن مدرسة دار العلوم أحق من مدرسة الزراعة والطب البيطرى بالانضمام إلى الجامعة . ولكنى لم أسمع لهذه المدرسة ذكرًا فى هذه الحركة الجامعية الجديدة . وقد يكون من الخير إذًا أن أرفع إلى معاليكم هذه الملاحظات لعلها تظفر من الجامعة ووزارة المعارف بما أظن أنها تستحقه من العناية .

١ – الناس مجمعون على أن تعليم اللغة العربية وآدابها فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، وعلى أن تلاميذنا وطلابنا لا يستفيدون من الجهود العنيفة التى تبذل لتعليمهم لغتهم كما كان ينبغى أن يستفيدوا . إنما هـم يشعرون بشىء غير قليل من الوحشة إذا أخذوا

فى درس اللغة العربية وآدابها لا يشعرون بمثله حين يأخذون فى درس اللغات والآداب الأوربية وليس لهذا كله فى حقيقة الأمر إلا سببان أساسيان :

الأول : أن تعليم اللغة العربية وما يتصل بها من العلوم والفنون ما زال قديمًا فى جوهره بأدق معانى هذه الكلمة . فالنحو والصرف والأدب تعلم الآن كما كانت تعلم منذ ألف سنة ، مهما تكن المظاهر المادية التى يتكلفها المعلمون والطلاب من اختلاف إلى المدارس المدنية لا إلى المساجد ، ومن جلوس على المقاعد لا على الحصر ، ومن استخدام لهذه الأدوات المادية التى لم يكن يستخدمها المتقدمون .

فكل هذه المظاهر لا تدل على شىء ولا تنتهى إلى شىء جوهرى ، ما دام المذهب فى تعليم الإعراب والتصريف وغيرهما من أنواع العلم هو بعينه المذهب الذى كان يسلكه البصريون والكوفيون وأهل بغداد فى العصر القديم ، ولن ينتج تعليم اللغة العربية وآدابها نتائجه المعقولة فى هذا العصر الحديث إلا إذا تطورت علوم اللغة العربية ، وصيغت فى صيغ حديثة لا تمس جوهرها وإنما تقربها إلى النفوس ، وتلائم بينها وبين مقتضيات الحياة فى هذا العصر . فالأمر فى اللغة والأدب كالأمر فى الطبيعة والرياضة . فماذا تكون الحال لو مضينا فى تعليم الطبيعة والرياضة الآن على نحو ما كان يمضى عليه القدماء ، وتجنبنا – لا أقول تنمية العلم بل تغير صيغه وأشكاله التى يلقى فيها إلى الطلاب . فلا جرم يعرض الطلاب عن الطبيعة والرياضة إعراضًا ، لأن العقل الإنسانى يرقى ويتطور ، فلابد من أن يقدم له الغذاء الذى يلائم رقيه وتطوره .

ولست أزعم أن الأمر يقضى بإحداث ثورة عنيفة على القديم وتغيير العلوم اللغوية والأدبية فجأة وفى شىء يشبه الطفرة ، وإنما أزعم أن قد آن الوقت الذى يجب فيه أن نؤمن بأن العلوم اللسانية ، كغيرها من العلوم ، يجب أن تتطور وتنمو وتلائم عقول المعلمين والمتعلمين وبيئتهم التى يعيشون فيها ، وحاجاتهم التى يدفعون إليها . ومتى آمنا بذلك فإن هذا التطور سيأتى من غير شك وسيتحقق شيئًا فشيئًا . ولكن لابد من أن تمهد له الطريق . وهنا يظهر السبب الثانى الذى أشرت إليه آنفًا : وهو أن معلم اللغة العربية الذى يستطيع أن ينهض بتعليمها كما ينبغى لم يوجد بعد . فإن القديم لا ينتج إلا قديمًا مثله ما دام التطور لم يمسسه . وقد أنشئت دار العلوم منذ أكثر من نصف قرن ، فكان إنشاؤها فى نفسه نهضة حسنة ، وفتحًا لباب التطور . وآتت هذه المدرسة آثارًا ملائمة للعصر الذى أنشئت فيه ، ولكن أسباب الرقى لم تمد لها فلم : تخط

إلا خطوات ثم وقفت عند حد لم تتجاوزه ، ومضى كل شيء من حولها قدمًا حتى أصبحت هى الآن معهدًا قديمًا بين المعاهد القديمة .

ولابد من ملاحظة أمرين :

أولهما : أن معلم اللغة العربية محتاج أشد الحاجة إلى أن يكون قادرًا على أن يفهم الصلة بين مادة اللغة العربية وأصولها السامية الأولى .

الثانى : أن هذا المعلم محتاج إلى أن يكون واسع العقل ، مهيأ لفهم الصلات الكثيرة المعقدة بين الأدب العربى قديمة وجديدة وبين الآداب الأجنبية قديمها وجديدها أيضًا . وهو لهذا كله فى حاجة إلى أن يتغير تكوينه عما هو عليه الآن تغييرًا تاما . فيجب أن يدرس اللغات السامية درسًا حسنًا ، ويجب أن يتقن بعض اللغات الشرقية الإسلامية الحية ، فى شيء من التنويع والتخيير بين هذه المواد . بحيث يكون بين المعلمين من يحسن اللغات السامية ومن يحسن اللغات الشرقية ، ومن يحسن هذه اللغة الغربية أو تلك . وبحيث يوجد هذا الجيل المثقف ثقافة راقية ، والذى يتكون من جماعة يتقسمون فيما بينهم أنواع العلم والآداب ، وينتجون فى نواحيها المختلفة إنتاجًا يظهر أثره فى تكوين العقلية الجديدة للمعلمين ثم للمتعلمين .

٢ – هذا الجيل الجديد من المعلمين وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية وآدابها ، وعلى أن يلائم بينها وبين عقول الشباب فى هذا العصر الحديث ، وعلى أن يلقيها إليهم إلقاء قريبًا سهلا يمكنهم من إساغتها ومن إمدادها بما يلائمهم من حياة . ومهما تبذل الدولة من جهد ، ومهما تنفق من مال فلن تبلغ من إصلاح التعليم اللغوى والأدبى شيئًا حتى يظفر بإنشاء هذا الجيل من المعلمين .

٣ – والوسيلة إلى إنشاء هذا الجيل بينة . فيجب أن تنهض الجامعة بتهيئة معلم اللغة العربية كما تنهض بتهيئة معلم الجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء ، وعلى النحو الذى تهيئ به هذين المعلمين ، أى على النحـو الحديث الذى يهيأ به الشباب لدرس العلوم الحية المعاصرة .

والجامعة وحدها فيما أعتقد قادرة على النهوض بهذه المهمة الخطيرة لأنها :

أولاً : تمثل العقل العلمى ومناهج البحث الحديثة ، وتتصل اتصالا مستمرًا مباشرًا بالحياة العلمية الأوربية ، وتسعى إلى إقرار مناهج التفكير الحديث شيئًا فشيئًا فى هذا البلد .

ثانيًا : لأنها تملك من الوسائل المعنوية والمادية ما لا يملكه غيرها من معاهد العلم فى مصر .

ثالثًا : لأنها حديثة العهد بالوجود ، فهى وليدة الحضارة الحديثة لا تثقلها ولا ترهقها هذه التقاليد العتيقة التى تثقل غيرها من المعاهد فى مصر .

فهى حرة بطبعها وهى تعمل عن إرادة وتفكير واختيار للأصلح ، لا عن مراعاة فى العلم والتعليم لهذه الظروف أو تلك ، ولهذه البيئات أو تلك . وسنة الجامعة فيما أعلم هى المحافظة على تراثنا القديم دون الوقوف عنده أو اضطراره إلى الجمود بل مع تغذيته من الجديد المستحدث بما يمكنه من الحياة والنمو والنشاط .

هذا العقل الجامعى أو هذا الروح الجامعى وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية والأدب العربى ويحققها كما فهم حاجات العلم وجد فى تحقيقها . وإذا كان ضم المدارس العليا إلى الجامعة يصلح من أمرها ويزيد حظها من النمو والخصب ، ويمنحها الحرية العلمية والفنية التى لابد منها لكل إنتاج نافع . فإن ضم دار العلوم إلى الجامعة يمنحها الحياة ويعصمها من الموت .

فدار العلوم إن تركت كما هى منتهية إلى إحدى اثنتين : إما أن تبقى متصلة بالوزارة ، متأثرة بقيود البيروقراطية فتشقى ويشقى بها المصريون جميعًا ، لأنها تخرج معلمين مهما يحسنوا قديمهم ، فلن يستطيعوا الملاءمة بينه وبين حاجات العصر الحديث . وإما أن تفنى فى الأزهر الشريف ، وحسبك بهذا الفناء مثيرًا للحزن والأسى .

فللأزهر الشريف مستقبل ، قد يكون مزهرًا سعيدًا خصبًا ، ولكنه على كل حال مشكوك فيه ، لأن الطريق أمام الأزهر ما زالت غامضة مبهمة ، شديدة الغموض والابهام ، ولأن الظروف الخاصة والعامة التى تحيط بالأزهر ما زالت غامضة مبهمة شديدة الغموض والابهام أيضًا . ونحن نرجو أن يوفق الأزهر إلى النهوض بمهمته الدينية الخطيرة ، ولن يتردد مسلم بل لن يتردد مصرى يحب مصر فى إعانة الأزهر على النهوض بهذه المهمة . ولكن هذه المهمة تكفيه ولعلها أن تتجاوز طاقته فليس من حسن الرأى ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الإخلاص للشباب المتعلمين أن تثقل الأزهر فتكلفه مهمة جديدة هى تخريج المعلمين لمدارس الدولة فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أن ينهض بمهمته الأولى .

٤ – واتصال التعليم الأزهرى والشهادات بوزارة المعارف غير واضح بل غير موجود . والأصل فى بلاد الأرض كلها أن الذين يعلمون فى مدارس الدولة يجب أن يسيطر وزير المعارف نوعًا ما على تعليمهم وعلى تهيئتهم لفن التعليم . ويجب أن يتلقوا إجازاتهم العلمية والتعليمية من وزير المعارف ويجب ألا يخضعوا حين ينهضون بالتعليم لغير السلطات التعليمية المدنية سواء أكانت هذه السلطات ، سلطات الجامعة ورئيسها الأعلى ، أم سلطات وزارة المعارف ووزيرها .

وواضح جدًا أن هذه الأصول المقررة فى جميع البلاد المتحضرة من غير استثناء لا تلائم مطلقًا ما ينتهى إليه الأمر إذ ترك للأزهر تخريج معلم اللغة العربية وآدابها لمدارس الدولة .

وقد أشرت غير مرة إلى أن نظام هيئة كبار العلماء يمحو أو يقيد على أقل تقدير سلطان الدولة تقييدًا خطرًا إذا تخرج المعلمون من الأزهر ، فيكفى أن تخرج الهيئة أحد هؤلاء المعلمين من زمرة العلماء الدينيين ليكون وزير المعارف ملزمًا بفصله من منصبه . وفى هذا محو لهذه الحرية العقلية التى هى أول ما يجب للمعلم من الحق ، وفيه كما يظهر إلحاق لمدارس الدولة كلها ولوزير المعارف معها بسلطان الأزهر الشريف .

فهب هذا النظام غُيِّر ، وهب هذا الحرج قد أزيل ، فسيبقى شىء آخر خطر ، وهو أن مدارس الدولة ستكون تابعة تبعية عقلية للأزهر ، والأزهر كما تعلم مضطر إلى المحافظة ورعاية التقاليد ، ولا ينبغى له أن يجدد إلا فى شىء كثير من القصد والاحتياط .

٥ – ومن أجل هذا كله أقترح على معاليكم أن تتفضلوا فتعرضوا هذا الأمر على مجلس الجامعة ، وتعطوه حقه من العناية، وتسعوا فى ضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تحتفظ باسمها التاريخى المجيد ، وعلى أن تكون فى الجامعة المصرية مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، بمكان يشبه مكان مدرسة اللغات الشرقية من جامعة لندرة ، وعلى أن تخضع للنظام الجامعى شيئًا فشيئًا ، حتى لا يضر هذا التطور أحدًا من طلابها وأساتذتها الحاليين .

فإذا لم توفق الجامعة إلى تحقيق هذه الفكرة فإن هناك شيئًا لابد منه ، وهو تقوية قسم اللغة العربية فى كلية الآداب ، ومنحه ما ينبغى له من المعونة المادية والمعنوية لينهض بواجبه ، وليزاحم معاهد التعليم الأخرى .

فلست أشك فى أن معاليكم والجامعيين كافة ترون أنه لا ينبغى للجامعة المصرية أن تسبق فى تعليم اللغة العربية ، أو أن يستأثر معهد آخر مهما يكن بهذا التعليم من دونها .

٦ – واضح جدا أن ضم دار العلوم إلى الجامعة أو تقوية قسم اللغة العربية يستلزم إنشاء مدرسة ثانوية خاصة ، تهيئ الطلاب للدراسة العليا للغات الشرقية واللغة العربية خاصة ، على نحو تجهيزية دار العلوم التى ألغيت بشرط أن تشتد العناية فى هذه المدرسة باللغات الأجنبية . ولست أريد أن أدخل فى تفصيل المنهاج الدراسى لهذه المدرسة قبل أن يستقر الرأى فى الجامعة والوزارة على شىء .

وأنا أتمنى مخلصًا أن توفق الجامعة ووزارة المعارف إلى تحقيق هذه الفكرة التى هى وحدها السبيل إلى إصلاح التعليم اللغوى الأدبى فى مصر وفى الشرق العربى كله .

وأنا أرجو أن تتفضلوا فتقبلوا تحيتى الخالصة واحترامى العظيم .

على أن الحديث قد استؤنف فى هذا الموضوع بين الجامعة ووزارة المعارف فى أول العام الدراسى سنة ١٩٣٦–١٩٣٧ حين كان صاحب السعادة على زكى العرابى باشا وزيرًا للمعارف وتم الاتفاق بينهما على ألا يكون تعليم اللغة العربية وقفًا على معهد من هذه المعاهد الثلاثة من جهة وعلى ألا ينهض بتعليم اللغة العربية إلا من ظفر بإجازة التعليم من معهد التربية من جهة أخرى . وكان قوام هذا الاتفاق أن التنافس بين المعاهد فى إعداد طلاب اللغة العربية فيه خير كثير وأن الواجب أن تمنح الدولة نفسها لكل من يعلم فيها إجازة التعليم . وكانت السبيل إلى تنفيذ هذا الاتفاق أن يستبق طلاب المعاهد الثلاثة إذا بلغوا طورًا معينًا من أطوار الدرس – كان هو السنة الثالثة فى كلية الآداب – لدخول المعهد ، فمن نجح فى هذه المسابقة قبل فى معهد التربية على أن يقيم فيه عامين يتم أثناءهما درسه فى معهده الخاص يبقى بعد ذلك سنة فى معهد التربية ليظفر بإجازة التعليم . وقيل لى إن الأزهر لا يرى بأسًا بهذا الاتفاق ولا يتردد فى قبوله والمشاركة فيه ولكنه مع ذلك لم ينفذ لأسباب لا أعرفها ولعلها ترجع إلى كثرة تغيير الوزارات فى هذا العهد الأخير . ثم رأينا فجأة لجنة تؤلف فى وزارة المعارف لإصلاح دار العلوم ، معرضة عن الجامعة والأزهر جميعًا . وقد انتهت هذه اللجنة إلى اقتراحات عرفها الناس . على أن صاحب المعالى الدكتور هيكل باشا لما تولى وزارة المعارف أراد أن يدرس أمر إعداد المدرسين جميعًا فألف اللجنة التى أشرت إليها فى الفصل الماضى والتى درست شؤون معهد التربية وعرض عليها أمر دار العلوم . وقد كان درس مفصل ومناقشة مطولة أدارها

هيكل باشا على أحسن وجه وأكمله ، وكان الانتهاء أن يستبق طلاب دار العلوم فيما بينهم كما يستبق طلاب كليتى العلوم والآداب فيما بينهم أيضًا لدخول معهد التربية حين يبلغون السنة الثالثة ، وأن تشرف عليهم لجنة مشتركة هى التى أشرت إليها فى الفصل الماضى حتى يتموا درسهم فى المدرسة ، ثم يمكثون بعد ذلك سنة فى معهد التربية للظفر بإجازة التعليم . وقررت اللجنة أن تلغى دروس التربية فى دار العلوم وأن يطال أمد الدرس فيها ، وأن تفرض على طلابها لغة أجنبية وأن يزاد حظهم من الثقافة الحديثة العامة .

وسافرت إلى أوربا وأنا مطمئن إلى أن هذا النظام المؤقت سيجرب حتى يؤتى ثمره ثم ترى وزارة المعارف بعد ذلك رأيها فى الاحتفاظ به أو تناوله بالتغيير والتبديل . ولكنى أقرأ فيما يصل إلىّ من الصحف أن وزارة المعارف قد عدلت عن بعض هذا النظام واضطرت إلى الاحتفاظ بدروس التربية فى دار العلوم ، وإلى ألا تصيل بينها وبين معهد التربية على أى نحو من الأنحاء ، وبهذا ذهب ما كنا قد وصلنا إليه من توحيد النظام لإعداد معلم اللغة العربية على نحو ما ، وظل نظام إعداد معلم لهذه اللغة العربية كما كان ثنائيًا أو ثلاثيًا لا أدرى . والظريف أن وزارة المعارف تبغض أشد البغض أن يقترن الإعداد الثقافى والإعداد الفنى للمعلم فى مدرسة واحدة . تعلن ذلك ولا تخفيه ، وقد أخذت به إعداد المعلمين لجميع المواد ، ولكنها لم تستطع أن تأخذ به فى شأن دار العلوم ، ولأنها مشفقة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة تفرض عليها هذا الإشفاق وواضح جدا أن أمور التعليم إذا تأثرت بالسياسة وظروفها إلى هذا الحد لم يرج منها ولا من المشرفين عليها خير .

اضْطِرابُ وزَارة المَعَارِف فى سِيَاسَةِ إعْـدَادِ المعَلمين

٤٣

والحمد لله على أن السياسة وظروفها لا تخيفنى ولا ترهبنى وعلى أنها لم تستطع قط أن تمنعنى من قول الحق حين يجب أن يقال . وفى ذلك الخير دائمًا ، وقد يكون فيه الشر أحيانًا . ولكن الله عز وجل يحمد على الخير والشر جميعًا .

فلنقل الحق إذا فى أمر إعداد المعلمين للغة العربية وغيرها من المواد كما قلناه فى كثير من الأشياء سواء رضيت السياسة أم سخطت ، فإن هناك طائفة من الحقائق يجب أن تقال فى هذا البلد وألا يحجم المؤمنون بها عن إعلانها والذود عنها والدعوة إليها مهما يكلفهم ذلك من الجهد ومهما يحملهم ذلك من المكروه .

والحق الذى يجب أن يقال فى هذا الموضوع هو أن اضطراب وزارة المعارف فى سياسة إعداد المعلمين قد بلغ أقصاه وانتهى إلى غايته وأصبح المضى فيه والاستمرار عليه إثمًا فى ذات التعليم لا ينبغى أن تقر وزارة المعارف عليه .

وقد آن الوقت الذى يجب أن ترتفع فيه وزارة المعارف عن ظروف الحياة العارضة وما يكون فيها من مد السياسة وجزرها وانحرافها يومًا ذات اليمين ويومًا ذات الشمال . آن الوقت الذى يجب فيه أن ترتفع وزارة المعارف عن هذا كله ، وأن تأخذ أمور التعليم بالجد ، وأن تنظر إليها على أنها فوق الأهواء السياسية وفوق خصومات الأحزاب وشهوات الساسة . شأنها فى ذلك شأن أمور الدفاع التى لا تحتمل التأثر بالخصومات السياسية والشهوات الحزبية ، وإنما ينبغى أن تتخذ طريقها نقية بريئة من هذا كله ، لأن تأثرها به يفسدها ولأن فسادها يعرض الوطن لأشنع الأخطار . وإذا كانت استقامة أمور الدفاع الوطنى موقوفة على استقامة أمور التعليم لأن الشعب الجاهل لا يحسن الدفاع عن نفسه كما قلنا ذلك ألف مرة ومرة ، فكل تقصير فى أمور التعليم ككل تقصير فى أمور الدفاع إثم فى ذات الوطن لا ينبغى أن يقبل من أى إنسان .

وإذا فيجب أن توفق وزارة المعارف بين ما تؤمن به إذا خلـت إليها نفسها وبين ما تقول وتفعل بمشهد من الناس . ووزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن

الأزهر لا يستطيع أن ينهض بتعليم اللغة العربية فى مدارس الدولة ، ولا ينبغى أن ينهض بهذا التعليم ، لأن ظروفه الحاضرة لا تتيح له ذلك ولأنه يحتاج إلى وقت طويل وجهد متصل عنيف قبل أن يصح له التفكير فى إعداد المعلمين لمدارس الدولة .

وزارة المعارف مؤمنة بهذا فيما بينها وبين نفسها ، يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم . فالخير فى أن يعرف الناس عنها ذلك وفى أن يعرفه الأزهر نفسه حتى لا يطمع طلابه والمدبرون لأموره فيما لا مطمع فيه ، وحتى لا يتعرضوا لخيبة الأمل وكذب الرجاء . وليس يكفى أن تعلل الناس بأن الأزهر لم يقدم إليها بعد معلمين للغة العربية فى مدارسها ، فهى تستطيع أن تهمل هذا الموضوع حتى يقدم لها الأزهر هؤلاء المعلمين[1]. فالأزهر يعد طلابه لهذه المهمة ، وسيأتى اليوم الذى يطالب فيه بمناصب التعليم فى المدارس والقانون يؤيده ويناصره ، فتضطر وزارة المعارف إما إلى الإذعان كارهة فتضيع المصلحة ، وإما إلى المقاومة والامتناع فيعطل القانون ويخيب ويكذب الرجاء . وكل هذا الشر يمكن اتقاؤه إذا شرعت وزارة المعارف من القوانين ما يقرر أن المعلمين فى مدارس الدولة يجب أن يتخرجوا من مدارس الدولة ومعاهدها المدنية ، وأن يظفروا بأجازة التعليم من وزارة المعارف مهما تكن المادة التى يتهيأون لتعليمها .

والحق الذى يجب أن تقال أيضا إن وزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن دار العلوم كما هى الآن لا تلائم حاجة التعليم الحديث . يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم ، وهى تعلم حق العلم أن ما اقترح من الإصلاح لدار العلوم لا يمكن إلا أن ينتج نفعا مؤقتا . فليكن أمد الدراسة فى المدرسة خمسة أعوام أو ستة ، فوزارة المعارف تعلم حق العلم أن هذا الأمد لا يكفى بحال من الأحوال لإتقان لغة أجنبية ، وللأخذ بما ينبغى للمعلم من الثقافة العالية العامة ولتخصص المعلم فى مادته التى يتهيأ لتعليمها ، ثم لأخذه بما ينبغى من علوم التربية وفن التعليم .

وزارة المعارف بين اثنتين : فهى إن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض كانت مقصرة فى ذات التعليم إذا لم تتخذ لإعداد المعلمين للغة العربية وسيلة أخرى أنفع وأقوم وأحرى أن تحقق أغراضه على وجهها ، وإن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد يكفى لتحقيق هذه الأغراض ، وبأن الطالب الذى يؤخذ من الأزهر ليقضى فى دار العلوم

---

(١) وقد أخذ يفعل .

خمسة أعوام أو ستة يستطيع أن يتقن لغة أجنبية ، ويتخصص فى اللغة العربية وعلومها وآدابها ، ويتعلم بعض اللغات السامية أو الشرقية ، ويتثقف الثقافة العالية العامة ، ويتسلح بما ينبغى له من علوم التربية وفن التعليم ، إن كانت مؤمنة بهذا فهى غير خليقة بأن تشرف على شؤون التعليم أو توتمن عليها .

والواقع الذى لا شك فيه أنها غير مؤمنة بهذا ، وأنها تقبل على هذا الاصلاح لأنه خير من لا شىء ، ولأنها لا تستطيع أن تقبل على غيره من وجوه الاصلاح ، لأن ظروف السياسة تحول بينها وبين ما تريد . وهذا هو الخطأ الشنيع والشر المستطير . فإن ظروف السياسة لا ينبغى أن تكف وزارة المعارف عما هى مؤمنة به من الإصلاح ، ولا أن تقنعها بما لا يمكن أن تقنع به ، ولا أن تكرهها على أن ترى حسنا ما ليس بالحسن .

ومن المحقق أن دار العلوم حتى بعد هذا الإصلاح لن تؤدى ما يجب أن تؤديه من تخريج المعلمين للغة العربية على وجه ملائم للحاجة والمنفعة ، وأن السبيل الصحيحة إنما هى التى أشرنا بها فيما مضى من الفصول . فيجب أن يعد الطلاب على النحو الذى قدمناه ، فإذا ظفروا بالشهادة الثانوية تخصصوا فى مادتهم ثم التحقوا بمعهد التربية كغيرهم من المعلمين .

ولست أرى بأسًا من أن يتخصصوا فى دار العلوم ، ولكن بشرط أن تصبح دار العلوم معهدا للتخصص فى اللغة العربية وعلومها وآدابها، وأن تصبح معهدا عاليا بالمعنى الصحيح الدقيق لهذا اللفظ ، وهى لن تبلغ هذه الدرجة ولن تنتهى إلى هذه المنزلة إلا إذا ضمت إلى الجامعة وأصبحت وحدة من وحداتها . فقد أثبتت التجربة أن وزارة المعارف لا تستطيع أن تنهض بأمور التعليم العالى الصحيح ، لأنها مع الأسف الشديد لا تسيغه ولا تتصوره على وجهه ، ولا تحتمل ما يقتضيه من الحرية والاستقلال .

والحق الذى يجب أن يقرر أيضًا دون أن نسأم تقريره أو نشفق من تكراره هو أن أمور معهد التربية نفسه لن تستقيم إلا إذا ضم إلى الجامعة وأصبح وحدة من وحداتها لنفس الأسباب التى قدمناها . ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا ولا أن نخدع الناس بما يقال من أن دار العلوم ومعهد التربية سيظفران بالاستقلال الجامعى وإن لم يتصلا بالجامعة .

فأنا أعرف مقدمًا إن صح هذا التعبير أن هذا الاستقلال الذى سيظفران به سيكون استقلالا فى الشكل والصورة واللفظ ، ولكنه لن يكون استقلالا صحيحًا ، وإذا كانت الجامعة على قوتها وشدة شكيمتها وحرصها العظيم على أن يكون استقلالها حقيقة لا خيالا

لم تصل بعد إلى أن تحقق من هذا الاستقلال ما ينبغى لها فكيف بمعهد التربية ودار العلوم . والشىء الذى لا أفهمه ولا أستطيع أن أسيغه هو أن تنزل وزارة المعارف للجامعة عن مدارس الزراعة والتجارة والهندسة والطب البيطرى وتلغى إدارة التعليم العالى ثم تستمسك بعد هذا بهاتين المدرستين ، كما أنى لا أستطيع أن أفهم ولا أن أسيغ أن تنزل وزارة المعارف لهاتين المدرستين فيما تقول عن استقلال يشبه الاستقلال الجامعى ، ثم تحتفظ بهما ولا تضمهما إلى الجامعة . هذا غريب إلا أن يكون وراء الأكمة ما وراءها ، وأن يكون هذا الاستقلال الذى تلوح به وزارة المعارف لهاتين المدرستين ظلا لا جسمًا وخيالا لا حقيقة . وأنا أربأ بوزارة المعارف عن أن تخدع نفسها أو تخدع الناس .

فلتعتمد وزارة المعارف على الله إذا ، ولتسر سيرة الوزارات الأخرى فى أقطار الأرض ، ولتضم هاتين المدرستين إلى الجامعة فإن إعداد المعلمين قد أصبح من خصائص الجامعات إلا على ضفاف النيل .

obeikandl.com